الأمم المتحدة S/PV.7403



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٠٣

الاثنين، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغرال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة جاكوبوني
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/151)

1506966 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/151)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، سلوفاكيا، السويد، كندا، الهند واليابان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوانيس فرايلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/151، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): تذكرنا الانهيارات الثلجية والفيضانات التي شهدتها أفغانستان مؤخرا، وتسببت في وقوع أكثر من ٢٥٠ ضحية، بأن البلد لا يعاني من تكلفة نزاع بشري فحسب، بل هو عرضة أيضا للخسائر التي تتسبب فيها بانتظام الكوارث الطبيعية. وتقدم الأمم المتحدة تعازيها للأسر المتضررة، وتثني على استجابة الحكومة وعمال الإنقاذ، الذين عملوا في ظل ظروف بالغة القسوة لمساعدة الناجين وإعادة الخدمات الأساسية.

وبناء على طلب الحكومة، عمدت منظومة الأمم المتحدة الإنسانية إلى تقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدات بغية إعادة الإعمار لأجل أطول.

ومنذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (أنظر S/PV.7347)، ثمة عدد من التطورات الهامة التي جدّدت الأمل في عملية السلام النشطة في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، أخذت حكومة الوحدة الوطنية تتشكل من خلال ترشيح عدد من الوزراء والموافقة عليهم. وتجري أفغانستان وباكستان حوارا بنّاء بصورة متزايدة يركّز على السلام والتجارة والأمن. وهذه التطورات الإيجابية شهادة على الجهود التي يبذلها الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. إن قيادتيهما اللتين تتصفان بالتعاون تظلان أساسيتين لإحراز أي تقدم في محادثات السلام، ولترسيخ الإصلاحات الانتخابية الشاملة، ولتنفيذ التغييرات المطلوبة لإعادة تنشيط الاقتصاد.

لهذا الغرض، تحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القادة السياسيين مرة أخرى على الانتهاء من عملية تعيين كبار المسؤولين الحكوميين. وتسلّط البعثة الضوء بخاصة على ضرورة تعيين كبار المسؤولين القضائيين، بهدف تعزيز الجهود التي بذلت مؤخرا لتوطيد سيادة القانون ومكافحة الفساد. وتواصل بعثة الأمم المتحدة التأكيد على أنه من شأن إدارة متنوّعة ومهنية مع تمثيل قوي للمرأة أن تكون ضرورية للتصدي للتحديات الكثيرة الماثلة أمامنا.

في الأسابيع الماضية، انتشرت تقارير عن احتمال إجراء محادثات للسلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وترى البعثة أن هناك في الوقت الراهن ظروفا ملائمة يمكنها أن تؤدي إلى تعزيز محادثات السلام. ومع ذلك، تحتاج الأطراف إلى مساحة كافية لبناء مستوى من الثقة يسمح لها بإقامة أرضية مشتركة، وبإدراك أن السلام هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق في أفغانستان، وبأن الانتصار العسكري ليس محتملا وليس هو السبيل الأمثل للتوصل إلى عهد اجتماعي وطني دائم. إن عمليات السلام هشة وضعيفة أمام عوامل خارجية لزعزعة الاستقرار. فهي تقتضي رعاية متأنية. وينبغي للدعم الدولي أن يكون متسقا ومنسقا. والسلام المستدام يتطلب أن تكون العملية شاملة وتعتمد على المكاسب الكبيرة التي حققها أفغانستان في العقد الماضي. وبالتشاور الوثيق مع الحكومة، سوف تستمر بعثة الأمم المتحدة في إشراك جميع أطراف هذا الصراع من أجل مساعدهما على إيجاد هذه الأرضية المشتركة.

وباستطاعتي التأكيد أيضا على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواصل إجراء حوار صريح مع حركة طالبان بشأن وصول المساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، تلاحظ البعثة أنه نتيجة لذلك، استؤنف وصول أفرقة التحصين إلى مقاطعة هيلماند.

إن التعهد بإنشاء لجنة تُعنى بالإصلاح الانتخابي هو جزء لا يتجزأ من الاتفاق السياسي الذي أدى إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وسوف يكون من الضروري إجراء الإصلاحات الانتخابية الشاملة بغية استعادة ثقة الشعب الأفغاني بالعملية الديمقراطية، وبتعزيز الاستقرار السياسي. لذلك، ترحب بعثة الأمم المتحدة بالالتزام المتجدد من الرئيس بإنشاء اللجنة قريبا. ونحن نشجع السلطات الأفغانية بشدة على توضيح الجدول الزمني للانتخابات، وتحسين تدابير الحد من الغش، وتعزيز استدامة الانتخابات، وإشراك الشعب الأفغاني بطريقة شفافة وتشاورية.

ولقد قمت في الأشهر الماضية بعدد من الزيارات إلى البلدان المجاورة لأفغانستان، واجتمعت مع كبار المسؤولين، بمن فيهم من إيران وباكستان وأوزبكستان. ويسرني إبلاغكم بأنه في كل اجتماع من تلك الاجتماعات، نوّه العديد من المحاورين بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي. وقد أكدوا على استعدادهم للاضطلاع بدور بنّاء في أفغانستان، وأعربوا عن تقديرهم إزاء أن الاستقرار والتعاون الاقتصادي هما في نهاية المطاف مدعاة للمصلحة الذاتية المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك، إن إجراء حوار للسلام على النحو الملائم بين الفصائل الأفغانية يتطلب دعما إقليميا قويا، في إطار الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمبادرات الإيجابية التي اتخذها قادة أفغانستان وباكستان في الأشهر الأخيرة.

ولا تزال حالة الاقتصاد الأفغاني مثار قلق كبير. وجدول أعمال الحكومة المتعلق بالاعتماد على الذات، الذي جرى تقديمه في مؤتمر لندن خلال كانون الأول/ديسمبر، حظي حقا بالترحيب لما تضمنه من رؤية. فهو يحتاج الآن إلى التنفيذ من أجل السماح للحكومة بمواصلة حشد إيراداتها، وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات وتهيئة فرص العمل. وعلى الرغم من أن هطول الأمطار والثلوج في الأسابيع الماضية قلّل من بعض المخاوف حيال أن أفغانستان يمكنها أن تتضرر من جفاف يصيبها بالوهن خلال هذا الصيف، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة مرارا عن المخاوف المتواصلة حيال استمرار زيادة المصابين في صفوف المدنيين. فقد وثّقت البعثة أكثر من ١٠ ٠٠٠ إصابة بين المدنيين عام ٢٠١٤ – وهو أعلى عدد من إصابات المدنيين منذ بدأت البعثة الرصد المنتظم في عام ٢٠٠٩. وجاء ارتفاع عدد المصابين المدنيين

أساسا نتيجة تزايد الاشتباكات على الأرض، حيث تطلق القوات الأفغانية وقوات المتمردين النار بعضها على بعض بصورة غير مباشرة في المناطق الآهلة بالسكان المدنيين وعلى هذه المناطق. ولا بد لأطراف الصراع أن تدرك الأثر المترتب على أعمالها، وتتحمل المسؤولية عنها، وتتمسك بالقيم التي تدّعي الدفاع عنها، وتجعل حماية المدنيين أولوية لها. ونحن بحاجة إلى رؤية خطوات ملموسة نحو تراجع حقيقي في صفوف المدنيين المصابين خلال عام ٢٠١٥.

وفي أواخر شباط/فبراير، وإلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أصدرت بعثة الأمم المتحدة تقريرها الثالث عن التعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين ذوي العلاقة بالصراع في مرافق الاحتجاز التابعة للحكومة. وخلص التقرير إلى أن ثلث جميع المحتجزين الذين تمت مقابلتهم تعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب. وعلى الرغم من أن ذلك يظهر تراجعا من نسبة ٤٩ في المائة لحالات التعذيب خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا يزال يتعين القيام بما هو أكثر بغية منع ارتكاب أعمال التعذيب التي ما فتئت منتشرة وممنهجة. ونحن نرحب بالتزام الإدارة الجديدة الفوري بوضع حد لهذه الممارسات، بما في ذلك إعلانها طرح خطة وطنية بشأن القضاء على التعذيب. وتدعو بعثة الأمم المتحدة الحكومة إلى بعث رسالة واضحة مفادها عدم التسامح مطلقا إزاء هذه الممارسات من خلال مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، الأمر الذي يضع حدا للإفلات من العقاب.

والعمليات العسكرية التي جرت مؤخرا في مقاطعتي هيلماند وكونار تشكل دليلا على أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد حسّنت قدرتها على التخطيط والقيام بعمليات. فبإمكانها الآن القيام بعمليات واسعة النطاق دون مساعدة قتالية مباشرة من القوات العسكرية الدولية. وهذا تطور مشجع، على الرغم من أننا نتوقع وقوع قتال عنيف في موسم القتال المقبل، حيث يسعى المتمردون لاختبار قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على الصمود بحد ذاتها.

وتشير التقارير الصادرة مؤخرا إلى أن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أقامت موطئ قدم لها في أفغانستان. وتقدّر بعثة الأمم المتحدة أن وجود هذه الجماعة هناك يبعث على القلق، لكن أهمية داعش لا تكمن في قدراتها الذاتية في المنطقة، وإنما في إمكان أن تصبح ملاذا تلجأ إليه جماعات المتمردين المنشقة والمنعزلة.

ومع استمرار مراعاة بعثة الأمم المتحدة لولايتها الأساسية، فهي ستحافظ على بذل الجهود، بما يتسق مع السيادة الأفغانية، لتوفير المساعي الحميدة، وتوطيد حقوق الإنسان، وتعزيز الدعم المتماسك من المجتمع الدولي للأولويات التي حددتها حكومة أفغانستان. ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة الكاملة في الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمجتمع الدولي، فيما تدخل أفغانستان عقد التحول.

وفي أقل من أسبوع، سيحتفل الأفغان بعيد النوروز، وهو اليوم الذي يأذن ببدء سنة جديدة في المنطقة، واليوم الذي يسلَّم به على نطاق واسع بأنه مناسبة للشعور بالأمل والتجديد. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لزميلي السفير تانين وجميع الأفغان أن يكون عام ١٣٩٥ عاما مفعما بالسلام. ويحدوني خالص الأمل أن يتحقق في هذا العام تقدم ملموس نحو السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على قيادتها لمجلس الأمن في هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة.

كما أود أن أشكر صديقي الموقر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية، والأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2015/151). وأود أيضا أن أعرب عن خالص التقدير للسفير أويارثون مارتشيسي وفريقه في البعثة الدائمة لإسبانيا على عملهما الشاق في تيسير مشروع القرار بشأن ولاية البعثة، وعلى تفانيهما بوصفهما القائمين على الصياغة فيما يتعلق بأفغانستان في مجلس الأمن.

حينما أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في عام ٢٠٠٢، بغية مساعدة حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني في إرساء الأسس لاستدامة السلام والتنمية في البلد، كانت أفغانستان في حالة تختلف اختلافا أساسيا عن حالتها اليوم. في ذلك الوقت، لم تكن الدولة قادرة على أداء مهامها. وتمكنت الحكومة بالكاد من توفير الخدمات للشعب الأفغاني. وأوشك البلد على الإفلاس. وتضاءلت شرعيته الوطنية والدولية. ودمرت مؤسساته ومجتمعه المدني بشكل كامل تقريبا. وفر ملايين الأفغان من البلد، وفقدت أفغانستان معظم رأسمالها البشري.

وكان للأمم المتحدة دور أساسي في الجهود الرامية إلى إقامة أفغانستان التي نعرفها اليوم. من صياغة اتفاق بون في عام ٢٠٠١، في أعقاب سقوط نظام الطالبان، وتنسيق المساعدة المدنية الدولية خلال السنوات العشر الماضية، إلى دعم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، دعمت الأمم المتحدة انتقال أفغانستان من فترة طويلة من الاقتتال الداخلي والحروب الأهلية الدموية إلى عهد جديد من الديمقراطية والوحدة الوطنية.

ونتيجة لجهودنا المشتركة، أنشأنا مؤسسات جديدة وهياكل أساسية حاسمة الأهمية، وأحرزنا تقدما اقتصاديا لم يسبق له مثيل، وقمنا ببناء جيش متمكن ومدرب جيدا وشهدنا علم أفغانستان يرفرف عاليا في المناطق النائية في البلد. وعاد الملايين من اللاجئين الأفغان إلى ديارهم، وبرز جيل جديد من الأفغان المثقفين لقيادة البلد نحو مستقبل أكثر إشراقا.

وكان هناك تقدم وتغيير هائل في العام الماضي تحديدا. فقد أنجزت أفغانستان مرحلة انتقالها السياسي والأمني تمشيا مع الأهداف المحددة في مؤتمرات كابول وبون وطوكيو، وتشرع الآن في عقد التحول. وأدلى ملايين النساء والرجال الأفغان في صيف عام ٢٠١٤ بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التاريخية، التي مثلت أول انتقال للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر. وفي نهاية عام ٢٠١٤، انتهت مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأنشئت بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لتوفير التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الدفاع والأمن الوطنية في أفغانستان. وتتولى تلك القوات الآن المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد.

وإذ نرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أفغانستان اليوم لا تقارن بأفغانستان التي أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعمها عام ٢٠٠٢. إنها مختلفة حتى عن الحالة التي استند إليها تمديد الولاية العام الماضي.

إن أفغانستان تستعد لتصبح شريكا كاملا لمجتمع الأمم الديمقراطية. وبينما تقوم بذلك، من الضروري أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان متسقة مع الحقائق الجديدة في الميدان وأهداف عقد التحول. ويجب أن تجسد بشكل كامل مبادئ السيادة الوطنية، والقيادة الوطنية والملكية الوطنية الأفغانية، والنجاح في إنجاز عملية الانتقال والبدء في عقد التحول. ويجب أن تكون متوائمة تحديدا مع الأولويات الوطنية للحكومة. ويجب أن تكون فعالة ومسؤولة ومتسقة. ويجب أن تجسد استعداد حكومة أفغانستان للاضطلاع بشكل

بكامل بالدور الرئيسي للإدارة والتنسيق لجميع برامج المساعدة والتنمية، فضلا عن جهود المجتمع الدولي في أفغانستان.

وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بطلب مجلس الأمن بأن يبادر الأمين العام بالشروع في عملية إجراء دراسة كاملة لدور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهيكلها وأنشطتها في غضون ستة أشهر من تجديد الولاية، بالتشاور مع حكومة أفغانستان وأصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم بشكل كامل، بما في ذلك الجهات المانحة، في ضوء الانتهاء من المرحلة الانتقالية وبداية عقد التحول، ووفقا لمبادئ السيادة الوطنية والقيادة الوطنية والملكية الوطنية الأفغانية.

وفي حين أجري استعراض أولي لدور وأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان بناء على طلب من الحكومة الأفغانية عام ٢٠١١، ستتيح لنا العملية المطروحة في مشروع القرار المقدم اليوم المشاركة الكاملة مع جميع أصحاب المصلحة على مدى الأشهر الستة المقبلة من خلال آلية جديدة وشاملة وواسعة النطاق ستصقل الإطار لشراكتنا وعلاقاتنا مع الأمم المتحدة خلال حقبة جديدة.

إن حكومة أفغانستان عازمة على الاضطلاع بدورها في بناء أفغانستان تعتمد على ذاتها وتتولى المسؤولية الكاملة عن شؤونها وتتبوء مكانها الصحيح بوصفها شريكة كاملة على قدم المساواة مع المجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الرؤية، وضع الرئيس أشرف غاني برنامجا للإصلاح معنونا ”تحقيق الاعتماد على الذات“، الذي قدم إلى المجتمع الدولي في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويقع في صميم البرنامج اتفاق للاستقرار والازدهار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

على الصعيد الوطني، تلتزم حكومة أفغانستان بتعزيز تركيزنا على رفاه المواطنين من خلال الالتزامات الملموسة، بما في ذلك القضاء على الفساد، والتصدي للفقر وتوطيد الحكم الرشيد وسيادة القانون وترسيخ حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، واستعادة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

وعلى الصعيد الإقليمي، شرعت حكومة أفغانستان في مرحلة جديدة من العمل مع جيراننا والمنطقة الأوسع نطاقا والعالم الإسلامي على أساس الثقة والتعاون والمصالح المشتركة. إن زيادة التعاون أمر أساسي لا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد والمنطقة فحسب، بل لتمكين أفغانستان من أن تصبح محورا للتجارة والتكامل الإقليميين وجسرا بريا لتحقيق الرخاء للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، تشارك قيادة البلد في سلسلة من المشاورات والحوارات مع الدول المجاورة وبلدان المنطقة لتطوير تجارة جديدة وتعميق العلاقات التجارية القائمة، والمرور العابر وصلات الطاقة ولتعزيز تدابير التعاون وبناء الثقة.

على الصعيد الدولي، تقوم الحكومة الجديدة بتنشيط شراكاتها الدولية، على النحو الذي يدل عليه التوقيع في مرحلة مبكرة على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة وإعلان الشراكة الدائمة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان. وستوفر الزيارة المرتقبة لوفد رفيع المستوى من أفغانستان إلى الولايات المتحدة، بقيادة فخامة الرئيس أشرف غني، فرصة هامة لتعميق تلك الالتزامات. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة نهجا جديدا في حوارها مع المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق شراكاتها مع العديد من البلدان التي قدمت الدعم إلى أفغانستان في العقد الماضي. والالتزامات المتجددة هي أصوات ثقة في أفغانستان التي تنعم بالسلام والاستقرار وفي الاعتقاد بأن السلام والأمن في أفغانستان أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

إن السلام والأمن الدائمين حاسمان في بناء أفغانستان التي تنعم بالازدهار والاستقرار وفي وضع حد للحلقة المفرغة للهشاشة في البلد. وهذا يصح حقا حينما يؤثر العنف في

أعداد متزايدة من المدنيين وحينما يهدد الخطر الثلاثي المتمثل في الإرهاب والتطرف والإجرام بتقويض مستقبل الشعب الأفغاني والمنطقة الأوسع نطاقا.

وهذا ما يجعل عملية السلام والمصالحة الأولوية الأولى لحكومة أفغانستان. والأفغان من جميع مناحي الحياة متَّحدون في دعوهم المُلِحَّة إلى السلام، ومشاركتهم الفعالة أساسية في نجاح عملية المصالحة. وكما قال الرئيس غني،

”إنَّ عملية السلام ليست حِكراً على الحكومة؛ فينبغي أن تشارك فيها أمَّتنا كلها“.

وقد حان الوقت لكي يستجيب جميع الذين ما انفكُّوا يشاركون في القتال للدعوة الواسعة النطاق إلى السلام، ويؤدوا دورهم في بناء مستقبل البلد.

وإننا نرحب بالمرحلة الجديدة من التعاون بين أفغانستان وباكستان نحو الهدف المشترك المتمثل في السلام والمصالحة. فهي أساسية لنجاح العملية السلمية وتُبشِّر بعهد جديد من العلاقات بين بلدينا الشقيقين. ونرحب أيضاً بدعم جميع شركائنا، ولا سيما في المنطقة والعالم الإسلامي، ونودّ أن نعرب عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية على مساهمتها في تيسير عملية السلام.

إنَّ تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دليل على الشراكة المستمرة بين أفغانستان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ودعوة المجلس إلى دراسة المسألة توجِّه رسالة واضحة بشأن التفاني في تقديم الدعم الفعَّال والطويل الأمد لأفغانستان. وكل جهودنا الجماعية طوال السنوات الـ ١٣ الأخيرة، والدماء التي سُفِكت والأرواح التي أُزهِقت، هدفت إلى تمكين أفغانستان من أن تصبح عضواً كاملاً في المجتمع الدولي، بصفتها بلداً مستقراً، هادئاً وديمقراطياً. وقد آن الأوان لكي تضطلع أفغانستان بمسؤولية كاملة بصفتها بلداً ذي سيادة. ونحن قادرون على بلوغ هذا الهدف الأساسي بمساعدة المجتمع الدولي حاضراً ومستقبلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/168، التي تتضمن نص مشروع القرار المقدَّم من قِبَل إسبانيا. والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. واعتُمد بالإجماع بصفته القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أبدأ بالترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، في مجلس الأمن، وبشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان وعلى أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إليها. وأود أيضاً أن أرحب بالسفير تانين، ممثل أفغانستان، وأن أشكره على كلماته.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن آيات شكرنا لأعضاء مجلس الأمن الآخرين على تكليفنا بمسؤولية صياغة المسوَّدة الأولى بشأن أعمال المجلس المتعلقة بالحالة في أفغانستان. وإنه لشرف لي ولوفد بلدي أن نسعد جداً بتولِّي هذه المسؤولية، ويمكنني أن أضمن التزام إسبانيا الثابت تجاه أفغانستان. هكذا

كنا دائماً، ولا سيما في علاقاتنا الثنائية. ففي ١ كانون الثاني/يناير، وهو اليوم ذاته الذي تولت فيه إسبانيا مسؤولية أن تكون عضواً غير دائم في مجلس الأمن، بدأت أفغانستان مرحلة جديدة في تاريخها الحديث من السنوات الـ ١٣ الماضية، وقد أظهر المجلس أنَّ هذا هو عقد التحوُّل الهادف إلى إحلال الاستدامة الاقتصادية والأمن في البلد. وحالما يتحقق هذا التحول، ستكون هناك حكومة وحدة وطنية، تمثِّل أول تحوُّلٍ ديمقراطي للسلطة في البلد.

ومع هذه التغييرات، نعتقد أنَّ أفغانستان قد حققت بشكل كامل سيادها ومُلكيتها وقيادها لعمليتها الذاتية من إعادة الإعمار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل السلام والمصالحة بين أعضاء مجتمعها الوطني. لكنَّ هناك شيئاً لم يتغيَّر في ١ كانون الثاني/يناير، وهو التزام المجتمع الدولي تجاه البلد ورغبتنا المشتركة في مواصلة دعم ومواكبة أفغانستان، ومؤسساها ومواطنيها في العمليات التي ذكرتُها. وقد اتخذنا اليوم للتوّ القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، الذي يمدِّد لسنة إضافية واحدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتوافق والتشاور مع الحكومة الأفغانية. وأعضاء مجلس الأمن يعتبرون اتخاذ القرار بمثابة إقرار بعهد جديد وتعبير عن دعم المجتمع الدولي.

وأودّ أن أغتنم الفرصة لتأكيد حقيقة أنَّ القرار يشمل تغييرات هامة فيما يتعلق بالقرارات السابقة. أولاً، إنه يُقِرُّ ويجسِّد تعديلاً للحالة الجديدة بعد ١ كانون الثاني/يناير. ثانياً، إنه يؤكد سيادة الأفغان ومُلكيتهم وقيادهم. ثالثاً وأخيراً، إنه يوصي بأن يبدأ الأمين العام فحص تشكيلات الأمم المتحدة وأنشطتها في أفغانستان، بالتشاور والتعاون الكاملين مع الحكومة الأفغانية وجميع الأطراف المعنية، وبخاصة مجتمع المانحين. وتعتقد إسبانيا أنَّ هذه العناصر الثلاثة تشكل نقطة الانطلاق في هذه المرحلة الجديدة، ونودّ أن ندعو جميع الأطراف المشاركة في العملية إلى ضمان أن يكون الجميع متعاونين، وإيجابيين ومسؤولين في أعمالهم، وفقاً لمسؤولياتهم. وهذا ما نعتزم القيام به. وبناءً على ذلك، أودّ تأييد البيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن الموضوع. وإسبانيا تؤيد هذا البيان تأييداً كاملاً.

ختاماً، ومع الدعم الكامل للسلطات الجديدة في أفغانستان ومواطنيها، أودّ توجيه دعوتين. فمن جهة، أود دعوة المؤسسات والسلطات الأفغانية إلى مواصلة تقدمها بالإلحاح والمسؤولية اللذين تستحقهما العملية في سعيها إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ونحن على ثقة بأنَّ الحكومة ستنفِّذ قريباً وبحزم برنامجها المعلَن للإصلاحات، وبأنها ستعزِّز تقدُّم السنوات الـ ١٣ الماضية في مجالات إضفاء الديمقراطية، الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة. وإننا لعلى ثقة أيضا بأنَّ الحكومة ستثابر في مساعيها لإحلال السلام والمصالحة الوطنيين، وستواصل العمل بالتعاون الوثيق مع جيرانها بغية التصدي لجميع التحديات المشتركة.

وإنني أدعو أيضاً مواطني أفغانستان إلى المثابرة في العملية الديمقراطية بهدف رسم وبناء مستقبلهم المشترك – كما رأيناهم يفعلون في العملية الانتخابية في السنة الماضية.

لا تزال هناك تحديات، غير أن الإنجازات ملموسة وقدرة الشعب الأفغاني على التغلب على الصعاب قد أثبتت جدواها بدرجة كبيرة. وينبغي ألا نجازف بحدوث أي تراجع، لا سيما في مجال التحول الديمقراطي وحقوق الرجال والنساء في أفغانستان.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي وفرت وصفاً شاملاً للحالة الراهنة في أفغانستان وتضمنت ملاحظات قيمة. إن السيد هايسوم وأعضاء فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

جديرون بالتقدير على تفانيهم في الاضطلاع بواجباتهم في ظل ظروف تتسم بالتحدي.في ذلك البلد

أود أيضاً أن أشكر السفير تانين على بيانه الذي أوجز فيه وجهات نظر حكومته وقدم تحليلا لآخر التطورات. تهنئ ماليزيا انتقال أفغانستان التاريخي إلى عقد التحول. إن شعبها يمسك بثبات الآن بالعملية وبالتقدم. أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً للسفير تانين التزام ماليزيا بوصفها شريكا لأفغانستان في هذا الوقت الذي يتسم بالتقدم التنمية.

كما ورد في وثيقة جمهورية أفغانستان الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات – التزامات بالإصلاحات والشراكة المتجددة''، تنضم أفغانستان الآن إلى ماليزيا والأغلبية من الديمقراطيات الإسلامية الأخرى في مجتمع الدول. إن القيادة الأفغانية تقيم الدليل القوي على الشمولية والاستقرار اللذين تجسدا في عدد من التطورات الإيجابية اللاحقة على المسار السياسي. ونشيد بالصبر والاحترام الذي تحلت به المفاوضات الدائرة بين الرئيس أشرف غاني أحمدزي والرئيس التنفيذي عبدالله عبدالله في إطار تقاسم السلطة. وفي هذا السياق، نعرب عن أملنا في التوصل إلى نتيجة ناجحة في التشكيل النهائي لحكومة الوحدة الوطنية.

إن ''تحقيق الاعتماد على الذات'' وثيقة توجز العديد من تدابير الإصلاح التي تهدف الحكومة الأفغانية إلى القيام بها. من الواضح أنه لا توجد أي أوهام إزاء تعقد الممارسة. وبينما نلاحظ التقييمات الواقعية التي أجرتها الحكومة الأفغانية، نشعر بمزيد من التشجيع بسبب تحفيزها وتصميمها على النجاح. ونثق بأن أفغانستان سوف تواصل بناء الزخم على ذلك المسار، ونتطلع إلى خطة العمل المقبلة بشأن تنفيذ أولوياتها. وقد تعهدت الحكومة الأفغانية نفسها بالانخراط الشديد مع المجتمع الدولي في زيادة ملكية أفغانستان وقيادتها في مجالات الأمن والحكم والتنمية والتنفيذ الفعال للالتزامات، في جملة أمور، من خلال عملية كابل ومؤتمر لندن وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

في الوقت نفسه، يجدر بنا أن نلاحظ أيضاً أهمية الأنشطة السياسية والإنمائية للمنظمات الدولية العاملة في أفغانستان ومنظمات المساعدة الدولية الأخرى، وأن نرى بأن الموارد متناسبة بدرجة كبيرة مع الأولويات التي تحددها الحكومة الأفغانية. وترى ماليزيا أنه في المرحلة الحالية ما زال يتحتم على ماليزيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم والتشجيع والمساعدة لأفغانستان من خلال جهود إعادة الإعمار والتنمية لإعادة بناء البلد. وفي ضوء الحاجة الهامة جدا إلى استدامة المساعدة، نأمل أن يتمكن مجتمع المانحين من الوفاء بالتزاماته على جناح السرعة تحقيقاً لتلك الغاية.

فيما يتعلق بالاستجابة للحالات الانسانية الطارئة في الشهر الماضي جراء الأحوال الجوية، تعرب ماليزيا عن مشاعر العزاء والمواساة لأفغانستان حكومة وشعبا في أعقاب الخسارة المأساوية التي أودت بحياة أكثر من ٢٢٠ روحا وشردت أكثر من ٦٠٠٠ أسرة في جميع أنحاء البلد. وقد أثلج صدرنا التقرير الذي قدمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأسبوع الماضي وجاء فيه أن الاستجابة في حالات الطوارئ في مقاطعة بانجشير تمت على مراحل وأن الفجوة في الاستجابة في المناطق التي جرى تقييمها كانت ضيقة جدا. تضرع ماليزيا إلى الله بأن يمن على شعب وحكومة أفغانستان بسرعة التعافي من الكارثة التي حلت بهما.

على الرغم من التطورات الجديرة بالثناء، لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية على أرض الواقع. وكما تجسد في تقرير بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان الأخير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان، فقد شهد عام ٢٠١٤ وقوع أعلى عدد من الإصابات الموثقة في صفوف المدنيين. وتم

توثيق ما مجموعه ٣ ٦٩٩ وفاة و ٦ ٨٤٩ إصابة بجراح. تدين ماليزيا الاستهداف المتعمد للمدنيين من جانب العناصر المناوئة للحكومة، الأمر الذي أدى إلى وقوع أكبر خسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان منذ أن بدأت البعثة بتوثيق الإصابات في صفوف المدنيين. ينبغي على جميع الأطراف أن تحترم نص وروح القانون الإنساني الدولي لكي تكسب أفئدة وعقول الشعب الأفغاني بغية تحقيق عملية المصالحة الوطنية والاندماج.

إن وفدي يشعر بقلق شديد إزاء تزايد الأثر السلمي للصراع على الأطفال. ونشعر بالصدمة حيال الحوادث المتكررة التي تقوم بها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الأفغانية والتي ينجم عنها قتل وتشويه الأولاد والبنات والاعتداء على المدارس والمستشفيات. ترحب ماليزيا باعتماد وإقرار المرسوم الماليزي الذي أصدره الرئيس غني أحمدزي في ٢ شباط/فبراير والذي ينص على تجريم تجنيد القُصر في القوات المسلحة. ونشجع الحكومة الأفغانية على الاستمرار في تكثيف جهودها للامتثال لخطة العمل التي اعتمدت عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

تلاحظ ماليزيا المناخ الإيجابي السائد في المنطقة دعماً لعملية السلام والمصالحة ذات القيادة والملكية الأفغانية. ونرحب بالدورة الأولى من الحوار الاستهلالي الاستراتيجي الثلاثي الذي تشارك فيه أفغانستان والصين وباكستان، وقد انعقدت في كابل في ٩ شباط/فبراير. ونتطلع أيضا إلى استضافة باكستان للمؤتمر الوزاري الخامس، عملية قلب آسيا – إسطنبول الذي سينعقد في وقت لاحق من هذا العام، في أعقاب النتائج الناجحة لمؤتمر عملية قلب آسيا السابق الذي انعقد في بيجين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. هذه المشاركة الإقليمية البناءة حتمية لتعزيز الدعم المقدم إلى الجهود التي تقوم بها أفغانستان من أجل التوصل إلى عملية مصالحة شاملة. وفي ما يتعلق بتلك الملاحظة، نشيد بالمؤتمر الوطني للحوار الشعبي الأفغاني بشأن السلام: إرساء الأسس لعملية سلام شامل الذي انعقد في ١٥ كانون الثاني/يناير، وقد شجعتنا جهود الجمعية الكبرى للسلام. إن التطورات في التقارب جديرة بتركيز واهتمام المجتمع الدولي. نأمل أن يواصل أصحاب المصالح الرئيسيون في البلد وفي المنطقة تكثيف جهودهم لتحقيق تلك الغاية.

تؤيد ماليزيا بقوة جهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تضطلع بها حكومة أفغانستان في سياق احترام ديمقراطية البلد ودستوره، واللاعنف واحترام جميع حقوق الشعب الأفغاني. نعتقد أن النهج المرتكز على مبدأ الاعتدال أنجع السُبل للتوصل إلى أرضية مشتركة وكبح أصوات المتطرفين.

في حين أن أفغانستان تسعى إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد، ما فتئت ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بجهود بناء السلام التي تقوم بها وبتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل في المحضر تقديرنا لحكومة أفغانستان لدعوتها ماليزيا إلى المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ومن الجدير بالذكر أنه قبل انتهاء ولاية القوة، كان الفريق الطبي الماليزي يرابط في البلد لتقديم الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان وخدمات الرعاية الصحية للسكان المدنيين في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر نيوزيلندا، حيث يتلقى الفريق الطبي الماليزي دعما لوجستيا قيما من فريق اعادة الإعمار الانتقالي التابع لنيوزيلندا، وفي الوقت نفسه نعمل معا في مقاطعة باميان. كذلك تلتزم الحكومة الماليزية بتقديم برامج بناء القدرات التقنية في أفغانستان. منذ عام ٢٠٠٢، تلقى التدريب أكثر من ٥٢٠ موظفا أفغانيا في ماليزيا من خلال برنامج ماليزي للتعاون التقني، وبرنامج تدريبي لبلدان ثالثة وأطر العمل الأخرى.

تؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي لا بد له من أن يستمر في دعم أفغانستان بوصفها بلدا يسير على الطريق

الذي شقه بنفسه. إن طبيعة التحديات القائمة والمتشابكة تتطلب إحراز تقدم في سائر المجالات على نحو مستدام ومعزز بصورة متبادلة. فالدخول في عقد التحول سوف ينطوي على تحديات جديدة ونُهج جديدة من أجل التعاون في حلها. وينبغي علينا الآن أن نركز على النظر في نهج يكمل ويتوج المكاسب التي حققتها أفغانستان.

من خلال القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) الذي اعتمد هذا الصباح، يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً قادمة.

ويسعدنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية ستواصلان الحفاظ على شراكة وثيقة، وهو أمر حيوي من أجل ضمان السلام الدائم والاستقرار في البلد.

كما أسندت إلى الأمين العام مهمة دراسة الطرائق للخطوات المقبلة من أجل تطوير العلاقة بين البعثة وأفغانستان.

ونأمل أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التعاون الفعال بين البلد المضيف ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وأود أن أعرب عن تقديري لوفد أسبانيا على عمله الدؤوب في إعداد هذا القرار.

واسمحوا لي أن أختم بياني بأن أؤكد مجددا التزام ماليزيا الصادق بدعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في البلد خلال عقد التحول وما بعده.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان السيد نيكولاس هيسوم على إحاطته الإعلامية.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيُدلى به لاحقا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

في الأول من كانون الثاني/يناير فتحت أفغانستان فصلا جديدا في تاريخها. فقد بدأ الشعب الأفغاني عقد التحول بتحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه، ونقل السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية بطريقة سلمية وديمقراطية. ورغم ذلك فلا تزال هناك حاجة ماسة إلى مزيد من المثابرة من قبل السلطات الأفغانية لأن الوضع في البلد لا يزال متقلبا، وهناك العديد من التحديات الهائلة تلوح في الأفق.

وأول وأهم مهمة تتمثل في تعزيز الاقتصاد المتداعي في أفغانستان، الأمر الذي يشكل تهديدا للاستقرار ويؤثر على قدرة الحكومة على الاضطلاع بمهامها الإدارية وتقديم الخدمات. وفي ذلك الصدد، نحن نشجع بقوة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله على المضي قدما في الحوكمة الرشيدة والإصلاحات الأخرى ذات الصلة. وتم الاتفاق بشكل واضح على خارطة الطريق للمضي قدما، ولا سيما في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة والورقة الأخيرة للحكومة الأفغانية بشأن برنامج الإصلاح، المعنونة ”تحقيق الاعتماد على الذات“. وعلى وجه الخصوص، يجب على السلطات الأفغانية تصعيد الحرب ضد الفساد؛ والاقتصاد غير المشروع، ولا سيما من خلال تعزيز جهود مكافحة المخدرات؛ واختلاس الأموال العامة. ويجب أيضا أن تحسن بشكل كبير عملية تحصيل الإيرادات، مع القيام في الوقت نفسه بتطوير القطاعات الاقتصادية – ولا سيما الزراعة والتعدين والخدمات.

ثانيا، لا يزال ضمان الأمن يمثل مهمة شاقة أخرى للحكومة الأفغانية. فقد شهد العام الماضي والأشهر الأولى من هذا العام أعداد قياسية من الحوادث والإصابات بين المدنيين، بما في ذلك بين النساء والأطفال. وتواجه القوات الأفغانية بشكل شبه يومي أنشطة التمرد والاشتباكات المسلحة

وعمليات القتل المستهدف والهجمات الانتحارية. ونشيد بتصميم قوات الأمن الوطنية الأفغانية على إحباط الهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة. ومع ذلك، فأن مواصلة تقديم المساعدة الدولية للمضي في تطوير قوات الأمن الأفغانية ومؤسساتها، لا يزال أمرا ضروريا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بعثة التدريب والمشورة غير القتالية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي هي مساهمة هامة أخرى. ولكن بخلاف ذلك، فإن الخسائر البشرية المروعة التي يتحملها الأفغان العاديون، تؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع. في ذلك السياق، نرحب بدور قياده الرئيس غني في الدعوة إلى إقامة حوار بين الأطراف الأفغانية وبناء علاقات وثيقة مع جيرانها، لا سيما باكستان. ونرحب بزيادة تركيز الإدارة الجديدة على الحوار والتعاون الإقليميين.

ثالثاً، على أفغانستان مواصلة التقدم الملموس المحرز في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة بشأن حقوق المرأة، للحفاظ على التقدم الملحوظ بشأن التنمية الذي تحقق منذ عام ٢٠٠١. وندعو السلطات الأفغانية إلى الوفاء بوعودها بالنهوض بمركز المرأة والفتيات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال تعيين وزيرات والتعجيل بوضع استراتيجية للتنفيذ التام للقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك توفير الخدمات للضحايا والوصول إلى العدالة. وأعربت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء الممارسة غير القانونية المتمثلة في اعتقال المرأة ومحاكمتها عما يسمى بالجرائم الأخلاقية. يجب التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في عملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها. ويمثل خطوة ايجابية اجتماعُ الرئيس التنفيذي عبد الله مع رؤساء لجان السلام بالولايات في كانون الأول/ديسمبر، الذي شجع على زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

وأخيرا، يشيد وفد بلدي بالسيد غني والسيد عبد الله على قيادتها وما أبدياهما من روح التوافق. تحث ليتوانيا الزعماء السياسيين على الانتهاء بسرعة من عملية تعيين تستند إلى الجدارة والموافقة على كبار المسؤولين الحكوميين. وبالمثل، تدعو الحاجة إلى سرعة الإصلاح الانتخابي بحيث يمكن أن تدخل حيز النفاذ قبل انعقاد مجلس النواب (ولسي جركه) وانتخابات مجالس المقاطعات المتوخاة في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي، فإن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل أفغانستان تقع على عاتق الأفغان أنفسهم. إن برنامج الإصلاح والالتزامات التي قدمتها حكومة الوحدة الأفغانية تبعث على التشجيع. وليتوانيا على استعداد لدعم جهودها السياسية بالبقاء ملتزمين بالدعم العسكري والمدني إلى أفغانستان، بما في ذلك من خلال المشاركة في بعثة الدعم الحازم، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، فضلا عن المساهمة في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. ويكتسي التفاعل والتآزر والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بالغ الأهمية، ونحن نواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام الدائم وعمليات المصالحة والاستقرار والتنمية للبلد.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للبعثة الدائمة لإسبانيا على القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة واحدة، فضلا عن كفاءتها في تيسير عملية التفاوض. ولا يزال استمرار وجود البعثة والدور الذي تضطلع به البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك على مستوى المقاطعات، أمرا ذا أهمية حاسمة للتنمية في أفغانستان ومكسبا لكل أفغاني.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هيسوم،

والسفير تانين على ملاحظاهما اليوم. باسم الولايات المتحدة، أود أن أشكر السيد هيسوم وفريقه على عملهما المتفاني والإنساني لمساعدة الشعب الأفغاني في تحسين حياتهم ومؤسساتهم ودولتهم. ويبين التجديد بالإجماع اليوم لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن المجلس مستمر بدعم جهودهم وبدعم أفغانستان.

ونحن نحتفل ببداية عقد التحول لأفغانستان، نشهد تقدما مشجعا وتحديات مستمرة على السواء. ففي العام الماضي، شهدنا مخاطرات الأفغان الحقيقية وتغلبهم على الخوف بإدلائهم بأصواهم في الانتخابات. ورأينا مرشحين يضعان مستقبل البلد أولا، مشكلين حكومة وحدة ومحافظين عليها إذ يواجهان تحديات مشتركة، بما في ذلك تشكيل مجلس الوزراء، والإصلاح الانتخابي والسلام والمصالحة. وتدعو الولايات المتحدة الزعماء إلى أن يتقدموا على وجه السرعة بقائمة كاملة بأسماء الوزراء المرشحين الذين يستوفون الشروط الصارمة التي يضعونها ويمكنهم أن يحظوا بموافقة البرلمان.

ونشيد بالالتزام المشترك للرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين عبد الله غني بتحديد أولويات الإصلاح الانتخابي. وكشفت انتخابات العام الماضي عن مواطن ضعف مزمنة في النظام الانتخابي لأفغانستان. ومن الأهمية بمكان التحديد الفوري للإصلاحات اللازمة وتنفيذها على وجه السرعة، على نحو يتسق مع المعايير الدولية، بما في ذلك ضمان نجاح الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وسيمثل إنشاء اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي التي اتفق عليها الزعيمان في الخريف الماضي، خطوة هامة نحو تحقيق تلك الغاية.

إن إجراء تغييرات أساسية على النظام الانتخابي والسياسي في البلد هو أمر شاق تحت أي ظرف من الظروف. ومع ذلك يضطلع الأفغان بتلك المهمة الاستثنائية في ظل الهجمات المستمرة من جانب المتمردين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار البلد. ويشهد النظام الفذّ للإبلاغ عن الضحايا من المدنيين الذي تستخدمه بعثة الأمم المتحدة، ويُعد نموذجا للبعثات الأخرى، على أثر العنف على المجتمع الأفغاني، ولا سيما على الفئات الأكثر ضعفا فيه. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٣ ازدادت الإصابات بين صفوف المدنيين بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٤، وارتفعت الوفيات بين المدنيين بنسبة ٢٥ في المائة، وازداد عدد إصابات النساء بنسبة ٢١ في المائة، وزاد عدد الضحايا من الأطفال بنسبة ٤٠ في المائة. كان هناك ٧١٤ طفلا مقتولا في عام ٢٠١٤ – أطفال.

وتعزي بعثة الأمم المتحدة حوالي ٧٥ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين إلى حركة طالبان والجماعات المرتبطة بها. وما لا تستطيع الإحصاءات تسجيله هو الأثر المهول على أسر المصابين أو القتلى. فعلى سبيل المثال، يخبرنا تقرير بعثة الأمم المتحدة أن النساء يشهدن آثار دائمة إذ يُتركن معيلات وحيدات بعد مقتل أزواجهن أو تشوههم.

> ”يجبر الفقر العديد من النساء على التخلي عن بناقمن يتزويجهن مقابل سداد الديون أو على إخراج أطفالهن من المدارس للعمل في كثير من الأحيان“.

بل إن ذلك لا يعكس مدى الانفعال والألم الناجم من جميع الخسائر.

ويدرك قادة أفغانستان الآثار البعيدة المدى التي تحدثها أعمال العنف على الشعب الأفغاني، وهذا أحد الأسباب العديدة التي دعتهم إلى الالتزام بتحقيق السلام في بلدهم – وهو هدف نحن نؤيده بقوة. ونشهد شجاعة هائلة يبديها العديد من الأفغان. وإحدى المجموعات غير المعروفة هي العاملون في مجال إزالة الألغام، الذين يخاطرون بالخروج يوما بعد يوم لتطهير حقول الألغام لكيلا يشوه مواطنوهم فيما هم يحصدون محاصيل أرضهم أو يذهبون إلى المدارس. ففي العام الماضي قتل ٣٤ من العاملين في مجال إزالة الألغام، بمن فيهم

١١ قتلهم المتمردون في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر حينما كانوا يزيلون الذخائر غير المنفجرة في ولاية هلمند. ونشهد تفانيا مماثلا لحشود المعلمين الذين يذهبون إلى غرف الدارسة كل يوم، بالرغم من التهديدات والمضايقة، لمنح الصبيان والفتيات التعليم الذي يحتاجون إليه لبناء مستقبلهم ومستقبل بلدهم.

كما نشيد بأفراد قوات الأمن الأفغانية، الذين يخاطرون بحياتهم، ويجودون بحياتهم في حالات كثيرة، حماية لمواطنيهم. وقد ازداد عزمهم وقدراتهم بقدر كبير. ويتسم استمرار إضفاء الروح المهنية على قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن، بتقديم الدعم القوي والمستمر، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بأهمية بالغة على السواء لتحسين الفعالية وضمان المزيد من الالتزام الصارم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا مجال في السعي لتحقيق العدالة للأساليب المسيئة التي أبلغت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسجلت في التقرير الأخير عن معاملة المحتجزين الأفغان؛ ولا مجال لتواطؤ موظفي العدالة الذين، وفقا للتقرير نفسه، يعتمدون اعتمادا طاغيا على الاعترافات الذي يدلي بها المتهمون في الدعاوى الجنائية، حتى حينما تشير الأدلة الموثوقة إلى أنه تم الحصول على تلك الاعترافات بأساليب مسيئة. ولذلك السبب نحيي التزام الحكومة الأفغانية بالقضاء على استخدام التعذيب.

وكما يعلم جميع الموجودين هنا، فإن الأسبوع الماضي صادف اليوم العالمي للمرأة. وكان يوما للاحتفال بعدد من القصص الملهمة من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أفغانستان، وهي بلد لم يكن بوسع النساء فيه في ظل حكم طالبان التجول خارج المترل بدون رفقة أحد ذويهن من الذكور أو ارتداء البرقع. وفي الأسبوع الماضي، لم يكن أعضاء فريق أفغانستان النسائي الوطني لركوب الدراجات يتجولن خارج منازلهن فحسب، بل كن يتسابقن على طول شوارع البلد على متن دراجاتهن. ويعاني أعضاء الفريق من شح الموارد ولكن يتمتعن بالكثير من الشجاعة. وبعض سائقي السيارات يصرخون في وجهوهن ويهددوهن، ولكنهن يواصلن ركوب دراجاتهن. وفي أحد الأيام مد رجل يده محاولا الإمساك برئيسة الفريق، مما تسبب بسقوطها وإصابتها في ظهرها. ولكنها اليوم عادت إلى ركوب دراجتها، وهي تقود أكثر من ٤٠ امرأة من المتدربات مع الفريق. فتخيلوا ما سيكون عليه الشعور حينما تكون فتاة صغيرة جالسة في سيارة وفجأة تمر بهؤلاء النساء الـ ٤٠ وهن يسرعن على الطريق في صف واحد. وتخيلوا مدى ما يبعثه ذلك من إلهام. وإحدى عضوات الفريق، مليكة يوسيفي، تريد أن تصبح المرأة الأفغانية الأولى التي تكمل سباق الدراجات عبر فرنسا. فأخبرت أحد المحررين بأنه، ”لا شيء سيوقف تقدمنا“. ونعتقد أنه إذا أتيحت لها الفرصة، وإذا بقي بلدهما سائرا في المسار السياسي الشجاع الذي اختطه لنفسه، فإن مليكة على صواب. فلا شيء سيوقف تقدمهن.

إن هناك الكثير جدا مما نخسره والكثير للغاية مما تبقي أن نكسبه في هذه الأيام الصعبة. وستدعم الولايات المتحدة الشعب الأفغاني في كل خطوة في طريقه لأخذ مكانه باعتباره دولة مستقرة وسلمية ومستقلة وديمقراطية.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى أعماله المستمرة في أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير تانين على تذكيرنا بصورة بليغة للغاية بالشوط الذي قطعته أفغانستان خلال الأعوام الـ ١٣ الماضية. ونشيد بإحراز ذلك التقدم، مع بقائنا دوما مدركين للتحديات التي تنتظر.

وتأتي الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم وتجديد الولاية في وقت حاسم لأفغانستان، إذ تسعى حكومة الوحدة الوطنية لترسيخ نفسها ولتكييف البلد على ما يمكن أن يوصف بوقائع

ما بعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وإزاء تلك الخلفية، والتحديات الأمنية والإنمائية والإدارية الكبيرة التي لا يزال البلد يواجهها، يتسم دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدرجة أكبر من الأهمية.

وخلال العقد الماضي أحرز دعم المجتمع الدولي بالترافق مع تضحية الشعب الأفغاني وجهده تقدما حقيقا في مجالات توفير الأمن والصحة والتعليم والبنية التحتية. ومن المؤكد أننا جميعا استثمرنا بقوة في نجاح أفغانستان. ولذلك من الأهمية بمكان أن يوجه مجلس الأمن إشارة قوية ورسالة للوحدة ولاستمرار التزامنا ودعمنا فيما تدخل أفغانستان عقدها للتحول. ويعكس التزام نيوزيلندا نحو أفغانستان منذ عام ٢٠١١، الذي أشار إليه ممثل ماليزيا في وقت سابق، ودعمنا المستمر من خلال برنامج للتدريب والمساعدة الإنمائية، الأهمية التي نوليها لنجاح البلد الطويل الأمد.

وتشيد نيوزيلندا بالرئيس غني وبالسيد عبد الله على تشكيلهما حكومة للوحدة الوطنية وعلى جميع الحلول التوافقية التي تصولا إليها من أجل تلك العملية. فالقيادة الموحدة والمسؤولية أمران أساسيان إذا أريد لأفغانستان المضي قدما بنجاح من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة التحول، وستضطلع بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور هام في دعم كل ذلك. ونتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاح الانتخابي، كما ذكر الممثل الخاص، وتعزيز مؤسسات الحكم في أفغانستان. كما نتطلع إلى زيادة الدور الذي تضطلع به النساء.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتغاضى المجلس عن التحديات الأمنية المستمرة التي تواجه أفغانستان. وفعلا، ينبغي أن نشعر بالقلق من تدهر الحالة الأمنية. فقد شهد العام الماضي وقوع ثاني أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها منذ عام ٢٠٠٢. وللمرة الأولى، كانت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي لوقوع الخسائر بين المدنيين، على نحو ما ذكره الممثل الخاص وأورد تفاصيله آخرون. ولذلك نكرر حث الأمين العام جميع الأطراف

”على احترام قوانين الحرب، بما في ذلك التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين“.

إن بعثة الدعم الوطيد عملية غير قتالية. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان أن تحافظ قوات الأمن الوطنية الأفغانية على الأمن. وفي المستقبل المنظور، سيتطلب ذلك استمرار الدعم من الشركاء الدوليين. ولن يحل السلام الطويل الأمد إلا إذا لبينا التطلعات الإنمائية للشعب الأفغاني. وكما نقول كثيرا وفي العديد من الحالات المختلفة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية هو العامل الرئيسي لتحقيق الاستقرار والاعتماد الذاتي. وفي الأجل الطويل، سيتعين علينا أن نساعد على تخفيف الآثار الاقتصادية الحادة لإنسحاب القوة الأمنية للمساعدة الدولية. وفي ذلك ستضطلع بعثة الأمم المتحدة مرة أخرى بدور حاسم للغاية. فعليها أن تقدم المساعدة، لا سيما من خلال الانخراط في مجال حقوق الإنسان. وعلينا تعزيز اتساق الدعم الدولي وتنسيقه. وبطبيعة الحال، علينا العمل مع الحكومة الأفغانية لمواءمة كل ذلك مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

وكثيرا ما قالت نيوزيلندا، قبل الانضمام إلى المجلس وبعده على السواء، إن علينا أن نعمل بصورة أفضل على منع نشوب النزاع، ونقول ذلك مرة أخرى في سياق أفغانستان. فأفغانستان تقف عند منعطف حاسم. ويمكن تجنب خطر العودة إلى النزاع، ولكن علينا جميعا أن ندعمها لكي تبقى على مسار إحلال السلام. وسيكون تحقيق التنمية الاقتصادية محوريا لذلك المسار. ونيوزيلندا تدعم حكومة أفغانستان وتشجعها على السعي لتحقيق المصالحة مع طالبان المعتدلة، ولكن لا يمكن أن يحصل ذلك سوى بوتيرة وطريقة مقبولتين لأفغانستان نفسها، وإذا كانت هناك تهيئة للظروف التي

تكلم عنها الممثل الخاص بالفعل. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يدعم تنفيذ المجلس لنظام الجزاءات المفروضة على طالبان الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان. وتتولى نيوزيلندا رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وتسلم بأن بوسعها أن تضطلع بدور إيجابي في تحقيق نتائج لأفغانستان.

ويسر نيوزيلندا أن قرار اليوم ٢٢١٠ (٢٠١٥) ينص على أن يشرع الأمين العام في فحص أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان وهيكلها ودورها بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية. وفي هذا العقد للتحول من الضروري اتخاذ ذلك النهج الدستوري والتشاوري. ونشيد باستعداد المجلس للانخراط بصورة مباشرة مع أفغانستان في إعداد مشروع القرار لكي يعكس آراء البلد في الولاية التي جددت من فورها. وكما أكد السفير تانين، فإن إحراز ذلك التقدم حقق نتائج جيدة للغاية، وتتماشى مع مبدأ الملكية الوطنية.

إن نيوزيلندا ترحب برغبة الحكومة الأفغانية في الاضطلاع بدور أكبر في مجال قيادة وملكية أمنها وتنميتها. ونعتبر ذلك خطوة طبيعية وضرورية لأي خروج من الصراع، وهو بالتأكيد خروج ينسجم مع مبادئ بناء السلام الأساسية. لذلك، نتمنى لحكومة وشعب أفغانستان حظا طيبا، ونقدم دعمنا المستمر لمساعيهما.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكرك سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

لقد استكملت أفغانستان، بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والشعب والدعم القوي الذي يقدمه المجتمع الدولي، عمليات الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٤، ودخلت عقد تحولها الهام، وبالتالي فتحت صفحة جديدة في تاريخ البلد. وتهنئ الحكومة والشعب الصينيان شعب وحكومة أفغانستان، على الإنجازات الهامة التي تحققت. ومع ذلك، يجب أن نشير أيضا إلى أن أفغانستان لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وفي مجال المصالحة. وبالنظر إلى المستقبل، يتوقف تحقيق أفغانستان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بشكل أساسي على الجهود التي تبذلها حكومة وشعب أفغانستان. وفي غضون ذلك، سيعتمد ذلك أيضا على استمرار الدعم والمساعدة الواسعي النطاق من جانب المجتمع الدولي، على أساس الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، يجب تغيير العقليات الحالية من أجل التكيف مع الحالة الطبيعية الجديدة لأفغانستان، أو كما قال السفير تانين، الواقع الجديد. يصادف هذا العام السنة الأولى من عقد التحول بالنسبة لأفغانستان، مع دخول البلد مرحلة جديدة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسيتعين على حكومة وشعب أفغانستان القيام بالمزيد من المسؤوليات في مجال المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تمشيا مع المبدأ الأساسي لمواءمة الحالة في أفغانستان مع ملكية الشعب الأفغاني وقيادته. كما يجب على المجتمع الدولي التركيز على المدى الطويل، والتكيف على نحو استباقي مع الدور الطبيعي الجديد والمهم للشعب والحكومة، فضلا عن الثقة الكاملة والدعم النشط في جميع المجالات التي تستهدف وحدة أفغانستان، وتجعل شعبها يشعر باحترام الذات ويعتمد عليها.

ثانيا، إننا نؤمن إيمانا راسخا بالنهوض المطرد بالمصالحة في أفغانستان، من خلال تحقيق مصالحة ذات قاعدة عريضة وشاملة يملكها الشعب الأفغاني ويقودها، بوصف ذلك يشكل

الاتجاه الصحيح لضمان تحقيق أي تقدم في أفغانستان في اتجاه تحقيق الوحدة الوطنية والوئام والسلام الدائم. وتعرب الصين عن تقديرها لجهود الرئيس الأفغاني أحمدزاي التي يبذلها في مجال تعزيز المصالحة الوطنية. ونعتقد أن حكومة وشعب أفغانستان، سيحققان بمساعدة المجتمع الدولي، الانسجام والتعايش السلمي بين جميع الجماعات العرقية. والصين على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد، على أساس احتياجات مختلف الفصائل في أفغانستان. كما أن الصين مستعدة لأن تقدم في أي وقت ما يلزم من مساعدة وتسهيلات لعملية السلام والمصالحة.

ثالثا، يجب على أفغانستان مواكبة العصر والسعي لاغتنام فرص جديدة في مجال التنمية الاقتصادية. وتمثل التنمية الاقتصادية الأساس والضمان لإحلال سلام واستقرار دائمين في أفغانستان. وتتمتع أفغانستان بموارد وفيرة وبميزة جغرافية، وبالتالي لديها إمكانات ضخمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. إن الصين ترحب باستراتيجية التنمية التي وضعتها الحكومة الجديدة بدقة وتقدرها. وترى بأنها مناسبة تماما لظروف البلد وتدفع عجلة تنميته الاقتصادية. كما يجب على المجتمع الدولي التعاون بنشاط والوفاء بشكل كامل بالتزاماته، من أجل تحقيق المزيد من النتائج. والصين مستعدة للمساعدة بناء على تجربتها الإنمائية. وستساعد نقاط التقارب بين استراتيجيات التنمية في البلدين، حكومة أفغانستان فيما يخص زيادة البناء ذي الصلة في مجال البنية التحتية والتعدين والزراعة والحفاظ على المياه، من بين مجالات أخرى، ومواصلة تطوير اقتصادها وتحسين معيشة شعبها.

رابعا، يعد الدعم المفتوح والشامل والفعال لأفغانستان، من خلال زيادة مشاركتها في أنشطة التعاون الإقليمي أمرا ضروريا، لأن تعزيز التعاون الإقليمي هو ضمانة هامة لإعادة الإعمار السلمي للبلد. ولن تنجح عملية تسوية مسألة أفغانستان من دون دعم وتعاون بلدان المنطقة. وسيساعد تحسين العلاقات الإقليمية، وزيادة المشاركة في التعاون الاقتصادي الإقليمي، أفغانستان على تهيئة ظروف مواتية لتنميتها السلمية.

وترحب الصين بالخطوات التي اتخذتها أفغانستان، بناء على احتياجاتها الإنمائية، لدعم ما يسمى مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ التي قدمتها الصين، والتعاون في إطار تنميتنا المشتركة، من أجل تحقيق فوائد ونتائج مشتركة. وترغب الصين أيضا في دعم تعزيز دور منظمة شنغهاي للتعاون، وغيرها من المنظمات الإقليمية في الجهود الرامية إلى تسوية القضية الأفغانية. وقد استضافت الصين بنجاح خلال العام الماضي، المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول. وتتطلع إلى تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية خلال الاجتماع الخامس الذي سيعقد في باكستان.

خامسا، تعد الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين دور الأمم المتحدة في أفغانستان ضرورية. وتؤيد الصين الدور النشط والمستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة بالنيابة عن أفغانستان. ونحن نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان فيما يخص معالجة قضية أفغانستان، ونعتقد ضرورة معالجة ولاية بعثة الأمم المتحدة، متطلبات المزيد من التحسين والإتقان لعملية التحول بغية تحسين دعم حكومة أفغانستان والتعاون معها، في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

ويجب على البعثة في هذا المسعى، احترام الدور القيادي للحكومة الأفغانية وتعزيز التواصل والتعاون معها لضمان تحقيق نتيجة تفوق التوقعات. والصين مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين، ومع الحكومة الأفغانية للسعي بجد لتحسين التدابير المتخذة لضمان قيام البعثة بدور أهم بالنيابة عن أفغانستان.

إن لدى الصين وأفغانستان تاريخا طويلا من التبادلات. والصين أيضا دولة صديقة وجارة لأفغانستان. وبالتالي، يرتبط إحلال السلام والأمن في أفغانستان ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية في غرب الصين. وتتطلع الصين إلى رؤية أفغانستان موحدة ومستقرة ومتقدمة وصديقة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لإقامة علاقات دبلوماسية بين بلدينا. وقد تبادل الرئيس الصيني شي جين بينغ رسائل التهنئة مع رئيس أفغانستان خلال شهر كانون الثاني/يناير. وقاما بتهنئة بعضهما البعض بحرارة في الذكرى الستين لإقامة علاقات الصداقة والتعاون بين الصين وأفغانستان، مما يبشر بالتالي بعلاقات أوثق بينهما.

والصين مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي لمواصلة الدعم الثابت المقدم لأفغانستان في إطار جهود المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار السلمي، وفيما يخص تعزيز تحقيق نتائج أفضل لعملية التحول، والإسهام بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الشعب، بهدف إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل.

السيد حمود (الأردن): شكرا سيدي الرئيس. كما أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان على إحاطته الإعلامية، واشكره هو وفريقه على الجهود التي يبذلانها في أفغانستان.

إن دخول أفغانستان حاليا في عقد التحول ما هو إلا دليل على عزم أفغانستان على المضي قدما نحو مستقبل أفضل لأبناء هذا البلد. لكن المرحلة الحالية، وكنا هي مليئة بالفرص، فإنها تحمل في طياتها العديد من التحديات التي يرتقي بعضها إلى تشكيل تهديد حقيقي على مستقبل أفغانستان. وعليه، يتوجب مواجهة هذه التحديات من قبل الأفغان أنفسهم بكل حزم. حيث أن مواجهة هذه التحديات مرهونة بالدرجة الأولى بكفاءة وأداء الحكومة الجديدة في أفغانستان لمعالجتها. إن من الأهمية بمكان استمرار الحوار والمحادثات بين الفرقاء الأفغان. ولكن ما تتعرض له عملية المصالحة الأفغانية من محاولات إفشال، والتي تلقي بظلالها على أمن واستقرار أفغانستان ووحدة أراضيها، تعتبر أبرز التحديات التي تنتظر الحكومة الأفغانية الجديدة، التي يتوجب عليها العمل على معالجتها كأولوية.

كما نثمن الرئاسة الأفغانية على المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية من أجل إحراز تقدم ملموس نحو المصالحة الشاملة في أفغانستان. ومن هذا المنطلق، نحث على الإسراع في البدء بتنفيذ الخطط الإصلاحية التي أعلن عنها الرئيس الأفغاني منذ تولي الرئاسة، ومنها ما تم الإعلان عنه خلال مؤتمر لندن العام الماضي، والذي سيساعد في حال تطبيقه على إرساء الاستقرار الداخلي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يأمل الأردن أن يتم الإنتهاء قريبا من تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة والتسريع بالإجراءات الإصلاحية.

يجب أن يتم دعم العملية السياسية والأمنية في أفغانستان بإجراءات اقتصادية واجتماعية وتعليمية. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في هذه المجالات في أفغانستان، فإنه يتعين على الحكومة الأفغانية بذل المزيد من الجهود في حماية مواطنيها من التهديدات والأعمال الإرهابية. كما لا بد لها أن تُفَعِّل إجراءات مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان بشكل عام والعمل على إصلاح القطاعات المدنية والأمنية المختلفة ومعالجة مشكلة النازحين داخليا. كما ندعو الحكومة الأفغانية إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بتمكين المرأة وعلى مختلف الصعد، وضمان محاسبة منتهي حقوق الإنسان، بما في ذلك مرتكبي التعذيب وتقديمهم إلى العدالة.

ونحث الحكومة الأفغانية على الاستمرار في عقد الحوارات الاستراتيجية مع دول الجوار، وذلك تعزيزا للتعاون المشترك في مختلف المجالات. ونحث دول جوار أفغانستان على تعزيز

تدابير الثقة المشتركة فيما بينها والعمل على مساعدة أفغانستان من خلال التعاون الأمني المشترك والمشاريع الإقليمية، لما لها من أثر إيجابي ينعكس على الجميع.

إن تحمل القوات الأفغانية عبء تأمين البلد من الناحية الأمنية ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات عَقِب انتهاء مهمة القوات الدولية يضع أفغانستان أمام اختبار حقيقي لها، وتحديدا مع دخول فصل الصيف. لذا فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يستمر في مساندة الحكومة الأفغانية في جهودها للقضاء على هذه الظواهر.

وفي النهاية، نحث المجتمع الدولي والجهات المانحة على الاستمرار في دعمهم لأفغانستان وتقديم المساعدة اللازمة لها في إطار الجهود الدولية لدعم تنميتها واستقرارها، وبما يتماشى مع مبادىء الحياد والإنسانية واحترام السيادة الأفغانية. ونحث السلطات في أفغانستان أيضا على ضمان التعامل السليم مع أي مساعدات دولية وتوجيهها إلى مستحقيها.

ونود أن نثمن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على يقامها بتنفيذ الولاية المناطة بها في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها أفغانستان. ونحثها على استمرار عملها الداعم للحكومة الأفغانية، وفي إطار القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) الذي اتُّخِذ للتو. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستعراض الشامل الذي سيجريه الأمين العام لدور وهيكلية وأنشطة كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان، بما يساهم في تمكين الدولة الأفغانية من تولي زمام الأمور وتدعيم سيادتها الوطنية.

السيد سفرانكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادىء ذي بدء، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان، وبطبيعة الحال، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية الموضوعية.

إننا نتفق مع التقييم الذي سمعناه اليوم. فالحالة الصعبة ما زالت مستمرة في أفغانستان، ويساورنا القلق إزاء ازدياد أنشطة المقاتلين، التي يشكل المدنيون ضحاياها الرئيسيين. وهذا الاتجاه السلبي يتجلى في آخر تقرير للأمين العام (S/2015/151)، الذي يفيد بأن النزاع أودى في العام الماضي فقط بأرواح أكثر من ٠٠٠ ١٠ من المدنيين. وهذا سجل مؤسف في التاريخ المعاصر لأفغانستان. ومن الواضح أن هذه الحالة توحي بأن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي غادرت البلد، لم تف بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، مثلما لم توافينا بتقرير شامل عما قامت به من أعمال على مدى ١٣ عاما من وجودها في البلد.

ونأمل أن تكون بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي أكثر حرصاً، ونحث مجلس الأمن، وفقا للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، على القيام برصد وثيق لأنشطتها. ومما لاشك فيه أن المتطرفين سيستمرون في وضع الحكومة الأفغانية الجديدة على المحك، مُحاولين استخدام انسحاب الوجود الدولي في أفغانستان لترجيح كفة ميزان القوة لصالحهم.

إن فصل الربيع على الأبواب، وهو الوقت الذي عادة ما يُصَعِّدُ فيه المقاتلون أنشطتهم. وستواجه قوات الأمن الوطني الأفغانية اختبارا جديا فيما يتعلق بقدرتها على التصدي بمفردها للتهديد الإرهابي.

ونحيط علما مع الارتياح بجهود الرئيس غاني لتحقيق المصالحة. فهي السبيل الوحيد لإحلال السلام في أفغانستان. ويسعدنا أن نلاحظ أن القرار المُتّخذ للتو يجسد رغبة الشعب الأفغاني في الاضطلاع بدور ريادي في إدارة شوؤن بلده في سياق عملية المصالحة الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

ومما يكتسي القدر ذاته من الأهمية البالغة أيضا، مبدأ المصالحة الوطنية وما يرتبط به من مبادىء مثل وضع الأسلحة،

والإقرار بالدستور الأفغاني، وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية الأخرى، وبطبيعة الحال، الالتزام بتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومن الحتمي هنا كفالة الامتثال التام لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان. ونود أن نوجه الانتباه مرة أخرى إلى ما ورد في تقرير الأمين العام من إصرار على تجاهل أي إشارة إلى هذين التنظيمين الإرهابيين. فماذا يعني هذا؟ هل يعني أن هذا التنظيم لم يعد موجودا في أفغانستان وأن مسألة القاعدة قد حُذفت من جدول الأعمال؟ جميع الأدلة، بما في ذلك ما سمعناه اليوم في قاعة مجلس الأمن، تدل على خلاف ذلك.

ونلاحظ مع القلق تصاعد التهديد الذي يمثله الإرهاب في أفغانستان واتساع النطاق الجغرافي لأنشطة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام ونفوذها إذ تنشر صورة راديكالية وعدائية للإسلام. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى وضع برنامج للأنشطة المشتركة في إطار الأمم المتحدة لوقف انتشار نفوذ تلك الجماعة الإرهابية.

وتقلقنا كذلك التقارير المتواترة على نحو متزايد بشأن تدهور الحالة في شمال أفغانستان، في المناطق المتاخمة لأصدقائنا وحلفائنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. فالمتطرفون هناك ينخرطون بشكل فعال في أعمال الدعاية والتجنيد ترسيخاً لوجودهم المادي. ودول وسط آسيا لديها مخاوف مشروعة فيما يتعلق بتلك التطورات، ففي وقت غير بعيد، كان الشمال منطقة هادئة إلى حد كبير وتميزت بوضوح في هذا الصدد عن أجزاء أخرى من البلاد. وتحول تلك المنطقة إلى ملاذ آمن آخر للمتشددين والمتطرفين أمر غير مقبول بالمرةً. كما أن تزايد خطر المخدرات القادمة من أراضي أفغانستان مدعاة للقلق بشكل خاص، لا للدول المجاورة فحسب، بل للعالم أجمع. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن حجم إنتاج المخدرات يعادل نسبة ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا الرقم يبعث على الدهشة. وتجارة المخدرات تبقى أحد مصادر تمويل المنظمات الإرهابية والمتطرفة. ورفض البعض في المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الشأن ووضع نُهُج ناجعة للقضاء على مشكلة الاتجار بالمخدرات من أفغانستان يزيد من تفاقم التهديد الإرهابي.

وما فتئ الاتحاد الروسي يتصدى لتدفق المواد الأفيونية الأفغانية، بالتعاون مع شركائنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك في إطار التعاون الروسي – الأفغاني. ولا بد لنا أن نعرب مرة أخرى عن أسفنا فيما يتعلق بموقف حلف شمال الأطلسي، الذي دأب على التذرع بمبررات زائفة لرفض مقترحات متعددة للتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان.

وقد استمعنا باهتمام إلى اقتراحات الرئيس أشرف غني لضبط ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نؤيد النية الاستباقية للحكومة الأفغانية التي تتجه إلى تولي مستقبل البلاد بيديها وتعزيز سيادته واستقلاله في كل المجالات. والاتحاد الروسي يؤيد بعثة الأمم المتحدة في تنسيق الجهود المدنية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار في أفغانستان من خلال مساعدة حكومتها بشكل فعال.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2015/151)، والممثل الخاص نيكولاس هيسوم على إحاطته الإعلامية، والسفير زاهر تانين على بيانه الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

ثمة تطورات هامة وإيجابية في أفغانستان طرأت منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بهذا النسق (انظر S/PV.7347). وقد أنهت بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية عملياتها بعد

١٣ عاماً، وبدأت بعثة الدعم الوطيد عملها الآن، ما يمثل نهاية فترة انتقالية وبداية فترة التحول، بملكية أفغانية كاملة لشؤونها الوطنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بكل الجنود، الذكور والإناث، الدوليين والأفغان على السواء، الذين جعلت خدمتهم وتضحياتهم ذلك التقدم ممكناً.

سأركز في بياني اليوم على ثلاث قضايا رئيسية: الدعم الذي توفره بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن برنامج الحكومة الأفغانية للإصلاح؛ ودعم عملية السلام؛ والتحديات الأمنية الراهنة.

أرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة اليوم. تلك البعثة تؤدي دوراً حاسماً في أفغانستان واستمرار وجودها إشارة قوية على الالتزام الدائم للمجتمع الدولي تجاه أفغانستان وشعبها. وأثني على الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله على الخطوات التي اتخذاها منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وخلال الأشهر الأولى من هذا العام، رأينا العمل المبكر للتصدي للفساد، إلى جانب الاتفاق على ميزانية عام ٢٠١٥. ونحن نؤيد أهداف الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبدالله لتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التصدي للفساد وإنفاذ الإصلاح السياسي وترسيخ التقدم في مجال حقوق الإنسان والأمن الوطني. ومع ذلك، لا تزال الحالة الاقتصادية غير مستقرة. والانضباط المالي الحكومي أمر حيوي، وكذلك استمرار دعم المانحين. وسرعة تأكيد التعيينات الوزارية النهائية في حكومة الوحدة الوطنية ستساعد في الحفاظ على المكاسب التي تحققت وبناء الثقة، إلى جانب المساعدة في عملية الإصلاح. وبعثة الأمم المتحدة ستقوم بدور أساسي في دعم أولويات الإصلاح تلك. وستفعل ذلك بطريقة تتسق مع أفغانستان ذات السيادة. وبذل البعثة للمساعي الحميدة سيساعد على تحقيق الإصلاح السياسي والتحضير لانتخابات البرلمان والمجالس البلدية وحماية المكتسبات في مجال حقوق الإنسان.

ومن شأن ذلك أيضاً تعزيز دعم أكثر اتساقا لأولويات الحكومة الأفغانية من جانب المانحين كرئيس مشارك لمجلس التنسيق والإدارة المشترك. ولكي تفي البعثة بولايتها، يجب أن توفر لها الموارد التي تحتاجها للحفاظ على وجودها في المحافظات. ويظل هدفنا متمثلاً في ضمان أن تبقى أفغانستان على مسار يفضي إلى مستقبل مستدام للجميع، والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأفغان لتحقيق ذلك.

إن تأمين السلام المستدام في أفغانستان من خلال تسوية سياسية يظل مفتاحاً لمستقبل أفغانستان. والمصالحة حيوية الأهمية لأي تسوية سياسية، وإننا نرحب بالجهود المبذولة من أجل عملية سلام جامعة. ونحث جميع الأطراف على أن تغتنم الفرص لإحراز تقدم ملموس، والتسليم بأن هذه العملية ستستغرق بعض الوقت. وفي هذا السياق، نرحب بصفة خاصة بالحوار الإيجابي بين أفغانستان وباكستان.

وكما يبين تقرير الأمين العام، لا تزال الأوضاع الأمنية غير مستقرة، ولن يكون موسم القتال لهذا العام استثناء. والهجمات المستمرة في كابول تبين لنا شجاعة وصمود الشعب وقوات الأمن في أفغانستان، فضلاً عن مقدمي الدعم من أعضاء المجتمع الدولي. إلا أن تزايد الخسائر البشرية بين المدنيين، وطالبان مسؤولة عنها إلى حد كبير، مدعاة للقلق. ويجب أن يكون تلافي تلك الخسائر أولوية لجميع الأطراف. ومن خلال الدعم الوطيد، سنساعد قوات الأمن الوطني الأفغانية بتوفير التدريب العملي والمشورة والمساعدة في جهودها لمكافحة التمرد.

ختاماً، فإن الأشهر القادمة ستكون صعبة، لكن يجب ألا يغيب عن بالنا الشوط الذي قطعته أفغانستان في العام الماضي، بل وخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، مثلما

أوضح السفير تانين. ففي الأشهر الاثني عشر الماضية وحدها، جرى أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتولي الأفغان المسؤولية الكاملة عن الأمن. لدينا الآن طريق واضح إلى الأمام. وأولويات الحكومة الأفغانية للإصلاح هي الصحيحة. وبالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، ستستمر البعثة في القيام بدور قيم في دعم أفغانستان وأهدافها.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هيسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية المفصلة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

إن القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، الذي اتخذناه بالإجماع للتو، يمثل مرحلة جديدة من التمكين والمساءلة والقيادة في أفغانستان في ظل السلطات الأفغانية.

ونرحب بتحسن الحالة السياسية في أفغانستان من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد الاتفاق الإطاري الذي توصل إليه المرشحان الرئاسيان الرئيسيان.

وعليه، نلاحظ مع الارتياح الإصلاحات التي نفذتها السلطات الجديدة، بما في ذلك عملية المصالحة الوطنية الرامية إلى توصل الأفغان أنفسهم إلى حل دائم للتراع. ونرحب أيضا بالجهود التي اتفق عليها المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الأفغان أثناء هذه المرحلة ذات الأهمية الحاسمة في تاريخ أفغانستان.

ونرحب – على الصعيد الأمني – بانتهاء عملية الانتقال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي أثرت على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والقوات الأفغانية، ومكنت هذه الأخيرة من تحمّل المسؤولية الكاملة عن الأمن الوطني، إلى جانب السماح ببدء بعثة جديدة غير قتالية معنية بتقديم الدعم تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفقا للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤). ونشيد بالدور الذي قامت به القوة الدولية، وبالتضحيات الهائلة التي قدمتها. ونحيي ذكرى أولئك الذين ضحوا بحياقم. وندعو الحكومة الأفغانية وشركاءها إلى زيادة يقظتهم كي يتسنى لهما تفادي نشوء وضع شبيه بما حدث في العراق بعد رحيل القوة الدولية، بالنظر إلى ولاء بعض الجماعات إلى الدولة الإسلامية، ووجود المقاتلين الأجانب في أراضي أفغانستان.

ونأسف للمناخ السائد من عدم اليقين جراء المأزق السياسي، الأمر الذي شجّع العناصر المعادية للحكومة على السعي إلى تقويض ثقة السكان في الحكومة في جميع أنحاء البلد. ونعرب عن أسفنا أيضا للعدد المثير للقلق لضحايا العنف على مدى العام الماضي. وتدين تشاد الهجمات التي شُنت على المراكز الإدارية والمناطق الرئيسية ونقاط التفتيش التابعة للقوة الأمنية وبعض الطرق الرئيسية، وتدعو الحكومة الأفغانية وشركاءها إلى تعزيز جهودهما بغية القضاء على تزايد انعدام الأمن، وخاصة في الأجزاء الجنوبية والشرقية والجنوبية الشرقية من البلد. وترحب تشاد بالجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخصوصا من جانب الصين، بهدف توطيد السلام والأمن في أفغانستان. ونهيب بمؤيديها إلى مواصلة السعي في ذلك المسار.

وندين جميع أعمال العنف والأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، وندعوها إلى الانضمام فورا إلى عملية المصالحة الوطنية التي بدأتها الحكومة لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني الذي يطمح إلى السلام الذي يمثل شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية في البلد.

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات والاتجار بها، ترحب تشاد بآخر الأرقام التي تبيّن انخفاضا في الاتجار بالمخدرات التي ألحقت ضررا بالغا بالأمن العالمي. ونهيب بالسلطات الأفغانية الجديدة أن تواصل العمل على القضاء تماما على ذلك الاتجار. وعليه، فإننا نعرب مجددا عن تشجيعنا للدول المجاورة لأفغانستان والمجتمع الدولي على تكثيف التعاون فيما بينهما عبر الحدود وجهودهما المبذولة في مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع.

وما زال يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما حالة المشردين داخليا من جراء الكوارث الطبيعية. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إليهم. ونكرر مجددا أيضا دعوة الأمين العام إلى زيادة تقديم المساعدة الإنسانية، ونرحب بعودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أفغانستان.

وفي الختام، يحدونا الأمل في نجاح الخطوات الإيجابية التي اتخذها السلطات الأفغانية الجديدة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي. ونبعث بتحذير إلى سائر الجماعات المسلحة التي تهاجم موظفي المساعدة الإنسانية بهدف منع إيصال المعونة إلى السكان المحتاجين. وأخيرا، نكرر مرة أخرى تشجيعنا لجميع موظفي الأمم المتحدة، وغيرهم من موظفي الوكالات الإنسانية أخرى، على بذل قصارى جهدهم – بالرغم من الظروف الصعبة التي يعملون فيها في أفغانستان – بهدف مساعدة الشعب الأفغاني.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الفصلية عن الحالة في أفغانستان. ونرحب بالإحاطة الإعلامية للسيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والبيان الذي أدلى به السيد تانين، ممثل أفغانستان.

تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا عن التزامها الراسخ بسلام جميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وعليه، نرحب بالقرار الذي اتخذته جمهورية أفغانستان الإسلامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بأن تترك وراءها ماضي التدخل الأجنبي، وتعقد العزم على الإمساك بزمام أمرها بوصفها أمة حرة وذات سيادة عبر العملية الانتخابية. ونرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الرئيس غني، في وقت يواجه فيه البلد مهمة توطيد مؤسساته الوطنية في فترة ما بعد النزاع. ومن المهم أن نكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يمسك الشعب الأفغاني بزمام تلك العملية، بمساعدة المجتمع الدولي.

ونود التنويه بالعمل الذي اضطلعت به البعثة في تعزيز عملية السلام، بما في ذلك المساعدة التي قدمتها في عام ٢٠١٤ في إنشاء اللجان الرئاسية. ونشيد بالإسهام الذي قدمته، ونرى أنه ينبغي أن تواصل البعثة الاضطلاع بذلك الدور بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم ٢٢١٠ (٢٠١٥) لمثال واضح على العمل المشترك بين أعضاء مجلس الأمن والحكومة الأفغانية. ويأخذ تمديد ولاية البعثة في الاعتبار بالحقائق الجديدة والتحديات التي يواجهها البلد على مدى العقد المقبل.

وينبغي أن تظل المصالحة الوطنية أحد الأهداف ذات الأولوية، ويجب أن تشمل مختلف قطاعات المجتمع الأفغاني في إطار الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية. وتأمل فنزويلا أن يشارك الشعب الأفغاني بنشاط في تحقيق السلام الدائم، الأمر الذي يمكن تحقيقه بمشاركة المجتمع الدولي وبلدان الجوار الإقليمي. وينبغي أن يواجه الزعماء السياسيون تلك التحديات في سياق عقد التحول ٢٠١٤– ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه في مؤتمر كابول المعقود مؤخرا، ثم مؤخرا جدا في مؤتمر لندن لعام ٢٠١٤.

وتمثل الحالة الاقتصادية أحد أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الحالية في عمليتي السلام والمصالحة الوطنية على حد سواء. وندعو السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يكتسي أهمية بالغة في سياق التصدي للعديد من التغييرات الواجب إجراؤها في البلد.

وما تزال الحالة الأمنية تشكّل مصدر قلق بالغ، على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام (S/2015/151). ونرى أن العملية السياسية، التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار، تتطلب المشاركة الكاملة من قبل الشعب الأفغاني. وفي ذلك الصدد، تؤيد فترويلا تعزيز القدرات المؤسسية للدولة الأفغانية، بما في ذلك قواتها المسلحة، بغية تفادي الأثر الذي تحدثه الجماعات المسلحة المتطرفة على السكان المدنيين. ولا ريب أن دعم المجتمع الدولي، فضلا عن الدول المجاورة، يمثّل أمرا أساسيا لتعزيز الأمن الداخلي في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا للحوار الذي جرى بين الصين وباكستان وأفغانستان في شباط/فبراير، باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ولا تقتصر المشكلة الناشئة عن وجود الجماعات الإرهابية على أفغانستان وحدها، لأن انتشار هذه الجماعات واتساع نطاقها يلحقان الضرر في الوقت الحاضر بالبلدان المجاورة أيضا، ما دامت هذه الجماعات تهدد بتمديد وجودها وفرض سيطرتها على الأقاليم الأخرى. وبالتالي، فإننا نؤمن بأهمية جميع التدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية لاحتواء أثر هذه الجماعات في إقليمها.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والوكالات الدولية بهدف مكافحة إنتاج المخدرات. وفي حين ما تزال تجارة المخدرات تواصل الازدياد، فإن التقدم الذي أحرزته الحكومة في ذلك الصدد يمثّل خطوة أخرى نحو تعزيز مؤسسات الدولة. ولكي تكون مكافحة آفة المخدرات أكثر فعالية، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن تنسق الحكومة الأفغانية أنشطتها ذات الصلة بين جميع أجهزة الدولة بهدف ضمان الحد من الاستهلاك المحلي للمخدرات وتصديرها بواسطة العصابات الإجرامية إلى البلدان الأخرى.

ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء العدد الكبير من المشردين داخليا واللاجئين من جراء النزاع الداخلي. وتبيّن آخر الأرقام أن هناك زيادة بنسبة ٨ في المائة في تلك الأرقام، الأمر الذي يعني وجود عدد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالعمل الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية، وندعو السلطات الأفغانية إلى مواصلة الالتزام بحل تلك المشكلة.

وفي الختام، تأمل فترويلا أن يسود السلام والأمن في أفغانستان، وأن تتمكن جميع الجماعات العرقية فيها من العيش في وئام. ويقتضي ذلك بذل الجهود المشتركة من قبل الحكومة وشعب أفغانستان، بمساعدة المجتمع الدولي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

كما أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة جدا، والسفير تانين على التوقعات الثاقبة للغاية بشأن إحراز بلده لتقدم ملحوظ.

تمر أفغانستان بمرحلة حرجة من مراحل انتعاشها بعد انتهاء النزاع. ومع وجود حكومة الوحدة الوطنية، أُعطيت دفعة قوية للبعد السياسي للانتعاش. ويزداد تحمل الحكومة لقيادة شؤون البلد، مع السعي إلى تحقيق مصالحة وطنية، من خلال عملية شاملة يقودها الأفغان. وتشيد نيجيريا بالحكومة

الأفغانية لالتزامها ببرنامج الإصلاح المتفق عليه في مؤتمر لندن الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بجهود الرئيس غني ليس فقط لتعزيز حقوق المرأة الأفغانية، بل ولتمكينها أيضا. ولا يقل أهمية عن ذلك التزامه الثابت بإصلاح النظام الانتخابي، الذي يشكل أمرا حاسم الأهمية لإحراز تقدم في عملية التحول الديمقراطي في أفغانستان. أما القرار الذي اتخذته الحكومة بإشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح الانتخابي فأمر جدير بالثناء. ونتطلع إلى إنشاء لجنة الإصلاح الانتخابي، التي ستتناول، في جملة أمور أخرى، المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، كما ورد في الاتفاق السياسي المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ونرى أن الشفافية والحوكمة الشاملة للجميع تشكل أساس بناء أفغانستان متحدة وآمنة وذات سيادة يشعر فيها جميع المواطنين بالانتماء. أما الحالة الاقتصادية السائدة في البلد، التي تتسم بوجود تحديات في القدرات المؤسسية، وأوجه قصور في البنية التحتية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فيجب تحسينها من أجل دعم الإصلاحات في مجالات هامة أخرى. ونلاحظ أنه قد تم إحراز بعض التقدم في تطوير القطاع الخاص؛ ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود لتعزيز نشاط تجاري نابض بالحياة. وسيمثل الاستثمار الأجنبي ضرورة لحفز النمو الاقتصادي في أفغانستان. ولذلك نطلب من الحكومة أن تواصل العمل بدأب من أجل تحسين مناخ الاستثمار في البلد، بهدف اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي.

ولا يزال إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة في أفغانستان يشكلان مدعاة قلق لنيجيريا حيث إنهما يشكلان مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب، كما يقوضان سيادة القانون نظرا لصلتهما بالأنشطة الإجرامية، كما ورد في تقرير الأمين العام. وتشيد نيجيريا بجهود وكالات إنفاذ القانون في أفغانستان التي أدت إلى حجز كميات كبيرة من الهيروين والمورفين وغيرهما من المخدرات، فضلا عن تدمير مختبرات الهيروين. ونلاحظ أن هذا النجاح يعزى إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك تحسين تنسيق الجهود داخل وكالات إنفاذ القانون في أفغانستان وتحسين قدرة الشرطة على إجراء عمليات. ومن الأهمية بمكان تعزيز عمليات مكافحة المخدرات في أفغانستان بالدعم الكافي من المجتمع الدولي، وهو أمر ضروري من أجل توطيد المكاسب التي حققتها الحكومة في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

ووفقا لتقرير الأمين العام، لا تزال الذخائر غير المنفجرة تؤثر على عدد كبير من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان. وبسبب قيود التمويل، لم يكن من الممكن تحقيق أهداف ٢٠١٤ التي حددتها خطة العمل العشرية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. فالذخائر غير المنفجرة تقيد حرية التنقل، وتعوق الزراعة، وتخنق النمو الاقتصادي. وعليه، يمثل التخلص من هذا التهديد مسألة ملحة. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها في الإجراءات المتعلقة بالألغام على جهودهم في تطهير حقول الألغام وساحات القتال. وقد تحقق الكثير، ولكن لا يزال هناك قدر كبير يتعين القيام به. وندعو جميع المانحين إلى زيادة دعمهم لتلك العملية الهامة.

وعقب انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تولت قوات الأمن الأفغانية مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام في البلد. وبالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة فإن ذلك يمثل تحديا رئيسيا. وقد استمرت الجماعات في شن هجمات ضد المدنيين، باستخدام منفذي التفجيرات الانتحاريين والأجهزة التفجيرية المرتجلة. ومن الأمثلة على ذلك اغتيال أحد قائد الشرطة الأفغانية في ٢٨ كانون الثاني/يناير، تبعه هجوم انتحاري أثناء جنازته مما أودى بحياة ١٥

شخصا. وتدين نيجيريا بأشد العبارات الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية. وينبغي على المتمردين تسليم أسلحتهم والاستجابة على نحو إيجابي لعرض الرئيس غني بإجراء محادثات سلام شاملة.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، وبموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهم التي لا تكل في تنفيذ ولاية البعثة. ولا يزال عمل البعثة مع حكومة أفغانستان يشكل أمرا حيويا في هذه الفترة الحاسمة في تحول أفغانستان إلى بلد يتسم بالسلام والاستقرار والرخاء. ولهذا السبب تؤيد نيجيريا تمديد ولاية البعثة، على النحو المعرب عنه في القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، الذي اتُخذ هذا الصباح. ونشيد بإسبانيا، بصفتها قائمة على الصياغة، لدورها القيادي في صياغة ذلك القرار.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالممثل الخاص، نيكولاس هايسوم، ونشكره على عرضه لتقرير الأمين العام عن أفغانستان (S/2015/151*) وعلى العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أداء ولايتها الهامة، التي كلفها بها مجلس الأمن وتؤديها بالنيابة عن المجتمع الدولي. ونشكر سفير أفغانستان على ملاحظاته.

ونحن إذ نجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة، لكفالة الحفاظ على التعاون بين الأمم المتحدة وأفغانستان في العمليات السياسية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الجارية، فإن هذه المناقشة تتيح فرصة لتقييم التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الهامة في أفغانستان، بالانتهاء من فصل في حياة الأفغان وبدء فترة التحول، مع تولي أفغانستان قيادة شؤونها الوطنية وملكيتها.

ونرحب بخطة الإصلاح – تحقيق الاعتماد على الذات، التي تقدمت بها القيادة الأفغانية في مؤتمر لندن – ونأمل أن تؤدي إلى تحول في التغلب على التحديات الكبيرة التي لا يزال يواجهها البلد في صراعه لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية الاجتماعية والسلام المستدام.

وكان الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٢١ أيلول/سبتمبر وتشكيل حكومة وحدة وطنية إنجازين أساسيين في الحياة السياسية الأفغانية وتأكيدا على أن التسوية السياسية ممكنة وذات أهمية من أجل أن يحرز البلد تقدما في تحقيق الاستقرار، وإرساء السلام في نهاية المطاف. وتستند القيادة والملكية الأفغانية للعملية السياسية إلى تحقيق النقاط المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام، ويمثل تحقيقها أمرا حيويا من أجل الوقاية من خسارة كل ما قد تم تحقيقه من خلال الجهود المطردة والكبيرة، واستثمارات الأفغان والمجتمع الدولي.

وبين تلك المعايير يأتي الأمن أولا وقبل كل شيء، وذلك بإنشاء مؤسسات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة استقرار شعب أفغانستان وحمايته. ومن الدروس المستفادة في العراق من انهيار القوات المسلحة العراقية على أيدي إرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعد انسحاب القوات الأمريكية، سيكون من الحكمة النظر في القيام باستعراض للجدول الزمني لسحب القوات الأمريكية، الأمر الذي يبدو أنه يحدث. أما بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي ستوفر التدريب والمستشارين، والمساعدة لقوة الأمن الأفغانية، فهي تشكل عنصرا من عناصر تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تعزيز الحالة الأمنية في البلد.

وإن إعادة الإدماج والمصالحة من خلال تطوير الحوار الوطني والمشاركة الإقليمية لتعزيز وجود بيئة سياسية مواتية للسلام لهما هدف آخر للسياسة العامة يتعين تحقيقه. فإعادة إدماج عدد كبير نسبيا من العناصر المناهضة للحكومة، والجهود المبذولة لمواجهة الأصولية التي تؤجج العنف، وتوجيه الدعوة إلى حركة طالبان للانضمام إلى عملية السلام، وتعهّد الرئيس غني أحمدزاي بالتركيز على تحقيق السلام وغيره من

المبادرات السياسية الهامة أمور تعطي الأمل في أن الأفغان لعلّهم يدخلون مرحلة جديدة وحاسمة من حياتهم.

ومن بين الأهداف الهامة الأخرى في السياسة العامة الحوكمة وبناء المؤسسات، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإرساء الديمقراطية والمؤسسات الشرعية الخاضعة للمساءلة. واتصفت قدرة السلطات الأفغانية على إجراء العملية الانتخابية في عام ٢٠١٤ بالحدث الهام، على أن تقترن بالمزيد من الإصلاحات الانتخابية، وتطوير المؤسسات لمكافحة الفساد وتمكينها، وتعزيز الشفافية في مجال الخدمة المدنية، وإنشاء نظام قضائي وجزائي موثوق به. أمّا احترام حقوق الإنسان، تمشيا مع الدستور والقانون الدولي، وحماية المدنيين، وتحسين حالة النساء والفتيات، والحد من عدد حوادث الإفلات من العقاب واستخدام القوة على نحو قانوني لمكافحتها، فهي عمليات حاسمة الأهمية لتحقيق السلام المستدام في أفغانستان.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية غرض رئيسي للسياسات العامة التي تنتهجها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ومع تولّي أفغانستان زمام القيادة والملكية في شؤونها الوطنية، فإن الشراكة داخل المجتمع الدولي عازمة على ترجمة الدعم المتماسك لأفغانستان، وتحسين التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة للتمويل والبرامج الوطنية ذات الأولوية.

والتعاون الإقليمي مع التنسيق الإقليمي الفعال المتواصل لدعم تحقيق التقدم والسلام والاستقرار هو عنصر أساسي آخر في العهد الجديد الذي تدخله أفغانستان. ونحن نحيط علما بالتطور الملحوظ للتعاون الإقليمي، وعقد مؤتمرات هامة للقمة وما يسفر عنها من نتائج. وثمة عدد من المبادرات الإقليمية ضمن إطار تمويل مكافحة الإرهاب والتصدي للإتجار بالمخدرات، وهي تُعنى بالتجارة، والأعمال التجارية، والاستثمار، تبيّن كيف أن أفغانستان تلتزم التزاما فعليا بعملية التعاون الإقليمي، وتوطيد دور البلد بوصفه عضوا كاملا وشرعيا في المجتمع الدولي. وأخيرا، إن مكافحة المخدرات – وهي مجال حيوي نظرا لأن العنف والجريمة ينبعان من المخدرات التي تشكل المصدر المالي الرئيسي لحركة طالبان والإرهابيين – وخفض زراعة الخشخاش، وزيادة مكافحة المخدرات، بالتزامن مع الزيادة في الزراعة المشروعة، هي سياسات رئيسية عامة يتعين على الحكومة الأفغانية أن تنتهجها.

وفي الختام، ننوّه بالتقدم الملحوظ الذي حققه الشعب الأفغاني بعد سقوط نظام طالبان المقيت. ونحن ننوّه أيضا بالتزام المجتمع الدولي المتواصل حيال أفغانستان. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن هناك طريقا طويلا وشاقا ووعرا لا يزال ينتظرنا إذا أرادت أفغانستان تحقيق الاستقرار والسلام. أمّا الوفاء بالمعايير المفصّلة في تقرير الأمين العام فهي مهمة معقدة وشاقة تتطلب التزاما قويا من جانب الشعب الأفغاني والسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في الأجل المتوسط، وأغلب الظن، في الأجل البعيد، إذا أريد للشعب الأفغاني تأمين التقدم الاجتماعي، والحرية، والسلام الدائم.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحّب بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، ونشكره على إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في أفغانستان. ونود أيضا أن نشكر السفير تانين على بيانه.

إن شيلي ترحب بما أحرز من تقدم منذ اجتماعنا السابق حول أفغانستان، الذي انعقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7347)، ونحن نرحب ببدء عقد التحول ٢٠١٥–٢٠٢٤. ونرحب بما أظهره الرئيس أشرف غني أحمدزاي والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله من حسن نية خلال عملية تشكيل الحكومة الجديدة. والاستقرار الذي تحقق في الشهور

الأولى للحكومة الانتقالية جعل بالإمكان تركيز الجهود على المجالات ذات الأولوية المتصلة بالأمن والتنمية في البلد. ونأمل أن تُستكمل عملية تشكيل الحكومة بدون مشاكل.

وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نذكر أنّ إحدى الأولويات على المدى القصير ينبغي أن تتمثل في إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية هذا العام بطريقة منظمة وسلمية، مع المشاركة النشطة والواسعة من جانب النساء. وتوطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية أمران ضروريان في هذه الفترة. وجهود الحكومة للقيام بعملية يملكها الأفغان ويقودونها بأنفسهم تتطلب الدعم من كل واحد منا. ويجب على المجتمع المدني أن يؤدي دورا نشطا في تنفيذ عملية شاملة لتحقيق السلام.

ونحن نسلّم بأن أفغانستان ما فتئت تواجه تحديات هائلة تعوق استقرارها، مثل الفساد، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، ووجود أزمة إنسانية. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى الحفاظ على التزامها بتوفير المساعدة الإنمائية لأجل طويل، لا سيما في ضوء التباطؤ الحاد المتوقع للاقتصاد الأفغاني في السنوات القليلة المقبلة.

وإننا نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني الذي لا يزال يؤثر على السكان المدنيين الأفغان، خاصة الأطفال والنساء. فالوضع الأمني المعقّد – وهو نتيجة الإرهاب ومقاتلة العناصر المناهضة للحكومة – يتطلب استجابة شاملة ومنسقة تكفل الحماية الكافية للمدنيين. وفي هذا الصدد، لا يزال تواصل الدعم والتعاون من الشركاء الإقليميين والدوليين أمرا هاما وضروريا.

ونظرا للفترة الحرجة التي تمر بها أفغانستان والدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم الحكومة، نؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. وبالمثل، نؤكد على عملية التقييم لفترة ستة أشهر تبدأ بتاريخ اتخاذ القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، بغية دراسة جميع وظائف كيانات الأمم المتحدة كافة وهياكلها وأنشطتها في أفغانستان. وأخيرا، نشكر إسبانيا على جميع الأعمال التي أنجزت للتمكّن من تقديم القرار المتخذ اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر سفير أفغانستان، السيد تانين، على بيانه.

أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن أفغانستان تخطّ صفحة جديدة من تاريخها. فالانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠١٤ كانت خطوة هامة في عملية الانتقال السياسي للبلد، وسمحت بتسليم السلطة سلميا وديمقراطيا للمرة الأولى. وتكرر فرنسا دعمها للرئيس الأفغاني، السيد أشرف غني أحمدزاي، وللرئيس التنفيذي، السيد عبد الله عبد الله، ولجميع الأعضاء الجدد في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وترحب فرنسا بتعيين أعضاء في حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير، وتريد أن ترى متابعة لتلك العملية بغية كفالة أن يكتمل الفريق الحكومي تماما في وقت قريب.

بالإضافة إلى ذلك، إن عملية الانتقال الأمني في عام ٢٠١٤ قد جرت في ظل ظروف مرضية. والخدمات التدريبية والاستشارية التي تقدمها بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي توفر المساعدة لقوات الأمن الأفغانية، المسؤولة الآن عن الأمن في جميع أنحاء أفغانستان.

دخلت أفغانستان الآن عقد التحول، الذي ينبغي أن يسفر عن تنفيذ برنامج إصلاح طموح. وستواصل فرنسا مع شركائها دعم الحكومة في تنفيذ خطة الإصلاح المقدمة خلال مؤتمر لندن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونشدد

على أهمية الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي من المقرر تنقيحه هذا العام.

بيد أن الانتهاء من المرحلة الانتقالية وبداية عقد التحول ينبغي ألا يجعلنا نغفل أن العديد من التحديات لا تزال قائمة. في السياق الأمني الهش، يعد دور الشركاء الإقليميين ضروريا بغية تحقيق الاستقرار في أفغانستان. والمبادرات التي اتخذت بغية تأمين الحدود على نحو أفضل إيجابية للغاية. كما يكتسي الدعم الإقليمي أهمية لكفالة بدء عملية المصالحة الوطنية من أجل ضمان الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم في أفغانستان. وتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن يظل حشد السلطات الأفغانية قويا بشأن مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات. وهذا مصدر قلق لبلدي. ونشجع السلطات الأفغانية على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار والتنمية في البلد وصحة شعبه.

في ذلك السياق، تعتقد فرنسا أن دور الأمم المتحدة أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. إذ تجسد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إرادة المجتمع الدولي في مواصلة دعم أفغانستان، ونولي أهمية كبيرة لاستمرار الأمم المتحدة في الاستفادة من السبل الضرورية لتحقيق ذلك الهدف. ونعتقد أنه بينما تظل الولاية الحالية هامة، سيكون من المفيد في المستقبل التفكير مليا في تطورها. في ذلك الصدد، نرحب بالدعوة إلى التفكير مليا في تطورها الواردة في القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه اليوم.

وفي الختام، أود أن أثني على جهود السيد هايسوم وفريق بعثة الأمم المتحدة بأسره، اللذين يعملان في ظل ظروف صعبة. وفرنسا مقتنعة بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور حاسم في أفغانستان في إطار عقد التحول، الذي يتسم بالدعم المتجدد المقدم من شركاء أفغانستان، مع الاحترام الكامل لمبدأ سيادة البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشكر الأمين العام على تقريره الفصلي (S/2015/151)، ومقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح.

إنه عقد تحول حاسم الأهمية لأفغانستان. وتشعر الهند بالفخر وهي تصف نفسها بالشريكة الاستراتيجية الأولى لأفغانستان. ونشاطر رؤية الشعب الأفغاني لدولة قوية ومستقلة وموحدة تنعم بالرخاء، ضحى من أجلها العديد من الأفغان بالكثير. والهند على استعداد للاضطلاع بكل ما في وسعها في حدود قدراتنا والسبل المتاحة أمامنا للعمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها بغية تحقيق تلك الرؤية العظيمة.

وتظل عملية الانتقال السياسي التاريخي في أفغانستان في مسارها الصحيح. وقد عزز تلك العملية صبر شعب أفغانستان وشجاعته وتطلعاته الديمقراطية. وتتمثل إحدى الأولويات في إنجاز مهمة تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن جميع الوزارات الحكومية من البدء في العمل بصورة طبيعية. ولا بد أن تقدم الوزارات الخدمات العامة التي ظل ينتظرها الشعب الأفغاني لفترة طويلة. في ذلك السياق، نرحب بتعيين بعض الوزراء الرئيسيين، ونعرب عن أمل الهند في الانتهاء من العملية المتبقية في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ أن حكومة الوحدة الوطنية قد حددت لنفسها مهمتين سياسيتين هامتين: الإصلاحات الانتخابية وتنظيم

الجمعية الكبرى الدستورية. ونأمل أن يتم الانتهاء قريبا من هاتين المهمتين، لا سيما مهمة الإصلاحات الانتخابية.

ويساورنا القلق إزاء ما نقله التقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة الأمنية داخل أفغانستان. ويذكر التقرير،

”وبحساب الحوادث التي سجلت على مدى السنوات الـ ١٣ الأخيرة، يحتل عام ٢٠١٤ المرتبة الثانية بعد عام ٢٠١١ من حيث ارتفاع عدد الحوادث.“ (S/2015/151، الفقرة. ١٢)

وكان ذلك، وبطبيعة الحال، العام الدي تم فيه تحييد أسامة بن لادن. وتشكل تلك الحوادث مصدر قلق كبير.

ويؤكد تقرير الأمين العام رأينا وهو أن الإرهاب هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفغانستان، وليس الاختلافات القبلية أو التناحر العرقي. وتنشط الجماعات الإرهابية، بما في ذلك جماعة لشكار طيبة، بالرغم من الجهود التي يبذلها الأفراد البواسل في قوات الأمن الوطني الأفغانية وقوات التحالف الدولي. فمن الواضح أن نشاطهم لا يمكن أن يستمر من دون دعم منهجي من دولة خارج حدود أفغانستان. وتشير التقارير إلى أن الجماعات الإرهابية تتحول إلى أشكال أكثر شراسة، في منطقة متأثرة بالفعل من الإرهاب. ويجب أن يتصرف المجلس لمواجهة ذلك التهديد بحس من الإلحاح.

ويذكر تقرير الأمين العام مؤتمر لندن المعني بأفغانستان. وفي خضم الحالة الاقتصادية العالمية السائدة اليوم، حيث يوجد شعور بالكلل من تقديم المعونة في معظم البلدان المانحة التقليدية، سيتعين أن يتم أيضا تقديم الدعم للتحول الاقتصادي في أفغانستان من جانب عملية يقودها القطاع الخاص. واتخذ الرئيس غني زمام المبادرة بشأن مسائل الموصولية، ونحن نرحب بجميع أعضاء المجتمع الدولي ونشجعهم على الرد بالمثل على هذه الخطوة بصورة كاملة.

وبوصف الهند دولة رئيسية في مجال التجارة والمعاملات التجارية والاستثمار في تدابير بناء الثقة في إطار عملية قلب آسيا – اسطنبول، فقد اكتسبت الخبرة الكافية فيما يتعلق بهذه المسألة. إن موقع أفغانستان الجغرافي غير المطل على الموانئ البحرية، فضلا عن معدل نمو المناطق الاقتصادية لآسيا الأسرع يشكل قيودا رئيسية على استثمارات القطاع الخاص في أفغانستان.

وتعكف الهند وأفغانستان وإيران على دراسة الكيفية التي يمكن بها تطوير الميناء القائم في شاباهار بإيران لمساعدة أفغانستان على التواصل مع العالم الخارجي. وعرضت الهند من جانب واحد على أفغانستان إمكانية الوصول إلى أتاري على جانبنا من الحدود الهندية – الباكستانية الدولية للشاحنات والسلع الأفغانية التي لا تتمتع بحقوق العبور حتى الآن إلا حتى واغاه في الجانب الباكستاني. وسيوفر تنفيذ ذلك العرض لأفغانستان إمكانية الوصول إلى أحد أسرع الأسواق الاقتصادية نموا في منطقتنا. كذلك سييسر اتفاق المركبات الآلية المقترح لمنظمتنا الإقليمية، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، حركة البضائع والأشخاص من أفغانستان.

يجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان الاضطلاع بدور رائد في تشكيل وتنسيق جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في أفغانستان. كما يجب أن تركز بعثة الأمم المتحدة على الدور الهام الذي تضطلع به في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية القيمة إلى أفغانستان. والانهيارات الجليدية الأخيرة في المناطق الشمالية من أفغانستان تبرز أهمية هذه النقطة.

وأخيرا، نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة المسيرة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد لودي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم أول بيان لي في مجلس الأمن بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في أفغانستان وفي ظل رئاستكم المقتدرة، سيدي الرئيس.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/051). ونرحب بالإحاطة الإعلامية الثاقبة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام السيد نيكولاس هايسوم، والذي كان لنا شرف استقباله مؤخرا في إسلام أباد. أرحب أيضا ببيان السفير تانين.

يأتي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اليوم في لحظة حاسمة بالنسبة لأفغانستان – لحظة مفعمة بالأمل لشعبها وللمنطقة بأسرها. لقد رحبت باكستان بالانتقال السلمي في أفغانستان، وبتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة الرئيس أشرف غني. وتؤيد باكستان بقوة عقد التحول فيها، وبرنامج الحوكمة الفعالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المصالحة الوطنية.

إن الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس غني إلى إسلام أباد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ومحادثاته مع رئيس الوزراء نواز شريف قد نجحت في التغلب، خلال ثلاثة أيام، على التحديات المتراكمة على مدى ١٣ عاما، وأسفرت عن تحول استراتيجي في العلاقات الباكستانية – الأفغانية. ويتشاطر قادة البلدين رؤية لشراكة تقوم على الركائز المتعددة للأمن المشترك والمصالح الاقتصادية. لقد التزما بعدم السماح باستخدام أراضيهما ضد بعضهما البعض. وشرعا في الإجراءات الرامية إلى تكثيف التعاون الأمني، وتعزيز التجارة الثنائية، وتبسيط التجارة العابرة وإقامة علاقة اقتصادية وثيقة. وقد عمل تجديد التفاعل في المجالين الاستخباري والعسكري على تعزيز الثقة المتبادلة.

ونحن نعمل على تعزيز مراقبة الحدود والتعاون. إن العملية العسكرية الباكستانية المعروفة باسم (Zarb-e-Azb) الجارية الآن تستهدف جميع الجماعات الإرهابية دون تمييز. وتقدر باكستان أيما تقدير تعاون أفغانستان لمواجهة الإرهابيين الذين يستهدفون باكستان.

ولا تزال التحديات الأمنية التي تواجه أفغانستان هائلة. وكما كان متوقعا، تصاعدت حدة العنف. وما من شك في أن حركة طالبان ستختبر بأس قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ويتعين على قوات الأمن الوطنية الأفغانية أن تثبت لهم أن الحل العسكري غير ممكن. وقد دعت الحكومة الأفغانية الجديدة إلى الحوار من أجل حل الخلافات بالوسائل السياسية. وثمة مؤشرات مشجعة على أن طالبان قد تكون على استعداد للتفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية. ونأمل أن تنضم إلى عملية المصالحة. وتقع على عاتق الحكومة الأفغانية مسؤولية تحديد شروط هذه المصالحة وإطارها.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية بفعالية، وباكستان ستفعل كل ما هو ممكن لتيسيرها.

وإننا نرحب بمشاركة الصين الوثيقة في تعزيز المصالحة والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ولكن من غير المرجَّح أن تكون عملية تحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان سريعة وسلسة كما يحذِّر الأمين العام في تقريره. وعلى الأطراف الأفغانية والمجتمع الدولي ممارسة صبرٍ استراتيجي. وينبغي تثبيط عزيمة الراغبين في عرقلة العملية السلمية. وسيحاكمهم التاريخ.

إنَّ الأمن والتنمية متداعمان. ويجب أن يكون الهدف الأول كسر العلاقة بين المخدرات، الجريمة، الفساد والإرهاب. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه حيال التدهور في الاقتصاد الأفغاني. وينبغي أن تقترن التدابير قصيرة الأمد للانتعاش الاقتصادي بخصوات مصمَّمة لإرساء الأسس لنموٍّ مطَّرد ذاتياً. ومشاريع

الطرق والسكك الحديدية والطاقة عبْر الإقليمية التي تتوخَّاها باكستان وأفغانستان ستُسهم في إيجاد تلك الأسس.

واللّاجئون الأفغانيون في باكستان، الذين ما برحوا يشكلون أكثر السكان اللاجئين في بلد واحد في أيِّ مكان من العالم، يمكن أن يقدموا مساهمة قيِّمة في الانتعاش الاقتصادي لأفغانستان. وإننا نرحب باعتزام الرئيس غني إعادتهم إلى الوطن وتقديم خريطة طريق للقيام بذلك في غضون إطار زمني محدد. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تولي الأولوية لمساعدة عملية إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم. فعملها الجوهري في بناء القدرات ودعم الحكومة الأفغانية في تنسيق المساعدة وإعادة الإعمار، والنمو الاقتصادي – الاجتماعي والمساعي الحميدة يبقى حيوياً.

إنَّ مصائر شعبَي باكستان وأفغانستان مترابطة ترابطاً لا انفصام له بالجغرافيا، التاريخ، الثقافة، اللغة والمعتقَد. ولا يمكن تقطيع أو تجزئة مثل هذه الأواصر بتقلبات السلطة أو السياسة. وطوال السنوات الـ ٣٥ الماضية، تَشارَك شعب بلدي في معاناة الشعب الأفغاني ومآسيه. والآن، مع فجر الأمل، نتطلع، بإذن الله، إلى التشارك في انتصار السلام والتنمية في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد نيكولاس هيسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم، وعلى عمله المتفاني. وأود أيضاً أن أنوِّه بحضور السفير زاهر تانين في مجلس الأمن اليوم.

لقد شرعت حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان باستراتيجية إصلاح شاملة قدَّمها الرئيس غني والمسؤول التنفيذي الأول عبد الله لشركاء أفغانستان الدوليين في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر. وتحت شعار ”تحقيق الاعتماد على الذات“، يحدد جدول أعمالهما برنامجاً طموحاً من الإصلاحات في مجالات رئيسية عديدة، بينها مكافحة الفساد، تعزيز الحكم الرشيد، استعادة الاستدامة المالية وتنشيط النمو الاقتصادي واستثمار القطاع الخاص، فضلاً عن توطيد سيادة القانون وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

إنَّ برنامج الإصلاح سيستفيد من الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي. وقد ارتفع معدَّل العمر المتوقع من ٤٥ إلى ٦٠ سنة، وانخفض معدَّل وفيات الأمومة إلى النصف تقريباً. ومن مجموع ٩ ملايين طالب ملتحق بالمدرسة اليوم، هناك ٤ ملايين فتاة تقريباً. وقد تمَّ شقُّ آلاف الكيلومترات من الطرقات، وتضاعف معدل الحصول على الكهرباء، ويتواصل العديد من الأفغانيين بالهاتف المحمول. وقد تولَّى مجتمع مدني نابض بالحياة دور الوصيّ على الحريات والحقوق المكتسَبة بمشقة. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من التقدم الحقيقي الذي شهده الشعب الأفغاني.

وفي الوقت نفسه، تستمر التحديات الهائلة. وسيتعيَّن على الحكومة الأفغانية السعي إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاستدامة المالية من جهة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتوطيد سيادة القانون من جهة أخرى. وإنعاش إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة ركن أساسي لتلك العملية. وحكومة أفغانستان تتشارك حالياً مع شركائها في تحديد أولويات جديدة يمكنها أن تضع أفغانستان بثبات في مسار الاعتماد على الذات. وهذه العملية يجب أن تتواصل. وألمانيا، التي تساعد أفغانستان بما يبلغ نصف بليون دولار في السنة تقريباً، هي أحد أكبر مانحيها، وستواصل مساهمتها في تلك العملية بفعالية. لكنَّ هناك نتيجة واحدة مؤكدة. مفادها

أن المجتمع الدولي، بما يشمل ألمانيا، سيبقى على هذا النهج ويواصل دعم أفغانستان خلال عقد تحوُّلها.

إنَّ تشكيل حكومة جديدة سريعاً سيكون خطوة محورية أولى في المعالجة الناجعة لمظاهر القصور في الإصلاح، التي تراكمت في الأشهر القليلة الماضية. لذا، تحثُّ ألمانيا على أن تُنجز أفغانستان العملية في أقرب وقت ممكن، بينما تضمن في الوقت نفسه التمثيل الكافي للمرأة في الحكومة. وفي هذا السياق، تُثني ألمانيا على جهود أفغانستان القيادية لتوثيق الروابط والتعاون مع جيرانها الإقليميين، بما في ذلك ضمن إطار عملية قلب آسيا. والتقدم في التعاون الاقتصادي والأمني سيكون مفيداً بصورة متبادلة. لذا، تدعو ألمانيا جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم لجعْل عقد التحوُّل حكاية نجاح لأفغانستان والمنطقة وما وراءهما.

والدور القوي المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سيبقى أساسياً لإحراز النجاح. لذا، ترحب ألمانيا بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى. والولاية تحدد الأولويات الصحيحة وستمكِّن التعاون الوثيق والموثوق القائم بين حكومة أفغانستان، البعثة والمجتمع الدولي من الاستمرار. وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتدعيم التنسيق وكفاءة دعم المجتمع الدولي لأفغانستان، والدعم للسلطات الأفغانية في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار عمل طوكيو، تستدعي بعثة أمم متحدة قوية مع موارد كافية وحضورٍ في أنحاء البلد.

ختاماً، أود الإعراب عن خالص امتناني لعمل الممثل الخاص وفريقه. وفي ظل ظروف صعبة، تستمر الأمم المتحدة في القيام بعمل عظيم لخدمة الشعب الأفغاني. وستواصل ألمانيا دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/151) والممثل الخاص هيسوم على إحاطته الإعلامية المتعلقة بالحالة الراهنة وعلى العمل المتميز الذي قام به في أفغانستان. كما أود التنويه ببيان السفير تانين.

إنَّ السويد تُعرب عن دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ولتمديد ولايتها. فالحضور المستمر للأمم المتحدة يبقى حيوياً، وبخاصة في أجزاء البلد التي بخلاف ذلك تبقى بلا حراسة. وهذه السنة ستكون حاسمة بالنسبة لأفغانستان. وتوقعات الشعب الأفغاني من الحكومة تبقى عالية جداً. لذا، ترحب السويد بالالتزام والإرادة القويين بالإصلاح اللذين أظهرهما حكومة الوحدة الوطنية. وبرنامج الإصلاح المقترَح لِ ”تحقيق الاعتماد على الذات“ يُظهِر استعداد أفغانستان لمجابهة التحديات الراهنة، مع أنه من الأساسي ترجمة هذا البرنامج إلى نتائج محددة. ولكي تفي الحكومة بالتزاماتها تجاه مواطنيها وتنفِّذ الإصلاحات، يجب تسمية حكومة كاملة والموافقة عليها في أقرب وقت ممكن.

وتبقى السويد ملتزمة بدعم تنمية أفغانستان في مسارها لكي تصبح دولة ديمقراطية آمنة ومزدهرة. لقد دأبنا على مساعدتها طوال أكثر من ٣٠ عاماً. وأفغانستان في الحقيقة أحد أكبر المستفيدين من المعونة الإنمائية السويدية. ونحن نعتزم أن نلتزم لها بمبلغ ١،٢ بليون دولار على مدى عقد التحول. وتركيزنا الأساسي على تدعيم قدرة أفغانستان الذاتية لتحسين الاقتصاد، توطيد الحكم الديمقراطي، تعزيز المساواة وتحسين حالة حقوق الإنسان، وبخاصة للنساء والأطفال. والسويد تتبرَّع لبعثة الدعم الوطيد بهدف التدريب، والمشورة ومساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونقدم الدعم أيضا لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

إن توطيد الديمقراطية في أفغانستان ما يزال ماضيا. ويبرهن على هذا الانتخابات الأخيرة والمجتمع المدني المفعم بالنشاط والحيوية الذي يحفزه الشباب. ومع ذلك، ولكي تتجذر الديمقراطية يجب أن تكون المؤسسات قادرة على العمل، ويجب وضع معايير قانونية كافية. ترحب السويد بالتزام حكومة الوحدة الوطنية بتنفيذ الإصلاحات الضرورية للنظام الانتخابي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. وتقع المسؤولية على عاتق الحكومة الأفغانية، غير أننا نقف على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة وتقديم المساعدة إليها.

إن حالة حقوق الإنسان ما تزال مصدر قلق كبير لدينا، ولا سيما حقوق النساء والفتيات الأفغانيات. ويجب تعزيز مبدأ المساواة. إن ذلك يقتضي زيادة نصيب المرأة في الوظائف الحكومية العليا وتهيئة الظروف التي تمكن المرأة من أن تصبح عناصر على قدم المساواة في جميع مناحي المجتمع.

إن إنهاء الإفلات من العقاب يتطلب إجراء إصلاحات جدية للمؤسسات الأفغانية، ولا سيما في نظام العدالة، ومكافحة الفساد، وهو يشكل عائقا أساسيا أمام التنمية، ويجب مكافحته في جميع الأوقات. إن ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٤ الذي أبلغت عنه بعثة الأمم المتحدة يبعث على الصدمة. وإن العواقب الإنسانية الوخيمة للصراع تبرز الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سلمي.

نرحب بالتزام القيادة الأفغانية بإحراز تقدم في عملية السلام. فاتباع نهج شامل هو السبيل الوحيد للمضي قدما. تنبغي اتاحة الفرصة للنساء للاضطلاع بدور أكبر في تلك العملية. ومع أن غير عملية السلام تقتضي قيادة وملكية أفغانية، غير أن المجتمع الدولي مستعد لتقديم المساعدة.

إن التحديات في أفغانستان لا يمكن التصدي لها بمعزل عن السياق الإقليمي. والمساعي الأخيرة الرامية إلى زيادة التعاون وبناء المزيد من الثقة جديرة بالتقدير وينبغي تشجيعها. إذ أن قيام أفغانستان مستقرة ومزدهرة يوفر إمكانيات للمنطقة بأسرها. أما إنتاج وتهريب المخدرات، فمجال آخر يمكن أن للتعاون الإقليمي فيه أن يحدث حقا فرقا. وفي ذلك الصدد، سيكون من الحيوي الحفاظ على الزخم في العمليات الإقليمية من قبيل عملية قلب آسيا – اسطنبول.

في الختام، كما نعرف فإن التحديات التي تواجه أفغانستان كثيرة. والصمود أمامها سيتطلب استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة. إن البعثة وسائر وكالات الأمم المتحدة تؤدي دوراً لا غنى عنه وستواصل القيام بذلك الدور. إننا نتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع الحكومة الأفغانية لتحقيق رؤيتها بالنسبة للبلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيوانيس فريلاس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام إلى الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن جمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/151)، وأن أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية وأشكر السفير تانين على بيانه.

أود أن أبدأ كلمتي بتأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لمواصلة الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم

الشعب الأفغاني وفي تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. منذ انتهاء بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أصبح الآن دور الأمم المتحدة أكثر أهمية في مساعدة حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ أولوياتها. وفي ذلك الصدد، لا يزال من المهم أيضا أن تحافظ البعثة على وجود لها في جميع أرجاء البلد. إن التنفيذ الناجح للإصلاحات يؤدي دورا هاما في ترسيخ استمرار وحدة الحكومة ووحدة الهدف. فذلك يمكن أن يكفل حماية المكاسب التي تحققت في السنوات الثلاث عشرة الماضية وأن يُستخدم كأساس للمزيد من التقدم.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالدور القيادي الذي تقوم به حكومة الوحدة الوطنية في تجديد الزخم نحو الشروع في عملية سلام شاملة. إن أي عملية سلام مجدية تنطوي على إمكانية أن تكون عملية تحويلية تحمل أبناء أفغانستان على الإيمان بأن أفغانستان يمكنها أن تفي بالكامل بتطلعاتهم المشروعة نحو تحقيق مزيد من الازدهار وتوفير حياة أكثر أمانا لهم.

لكن أي اتفاق سلام لا ينبغي أن يكون بأي ثمن. لقد شعرت أفغانستان بالارتياح عند سماعها كلمات الرئيس أحمدزي ومفادها أن ثمن السلام لا يجب أن يتجاوز ثمن الحرب. في ذلك المسعى، يؤيد وفدي تأييداً كاملاً حكومة الوحدة الوطنية. ومن الحتمي أن لا تكون أبداً أفغانستان مرة أخرى قاعدة تنطلق منها المجموعات الإرهابية في عملها.

لا بد لنا أيضاً من حماية المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية منذ سقوط نظام طالبان، إذ أن مشاركتهن النشطة في إعادة بناء الدولة لا يزال أمراً حيوياً. وفي ذلك الصدد، يود الاتحاد الأوروبي التشديد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد أثار الاتحاد الأوروبي سابقا مسألة الدور المركزي والحاسم للمرأة في جميع مناحي الحياة في أفغانستان. وكما قال الممثل السامي مؤخراً بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، الموافق ٨ آذار/مارس ”المرأة تحدث فرقا“. لذلك نود أن نرى النساء ينخرطن بنشاط في المفاوضات بشأن مستقبل البلد.

يرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة المناخ الإيجابي في العلاقات الاقليمية الراهنة. ولا بد من أن يُعزى الفضل للرئيس غني أحمدزي وغيره من القادة في المنطقة لمساعيهم من أجل بناء الأواصر والتعاون فيما بين بلدانهم. ويعرف الاتحاد الأوروبي من تجربته الخاصة أن الأمن والازدهار الكبيران مترابطان ترابطا كبيرا.

لا تزال منطقتي وسط وجنوب آسيا من بين أقل البلدان تكاملا في العالم. وزيادة التعاون تنطوي على فائدة لجميع بلدان المنطقة. إن هياكل التعاون التي تنشأ من تلك العمليات سوف توفر إمكانية لتعميق العلاقات وزيادة التكافل، وبذلك تمكن من نهج مشترك وراسخ نحو حل الخلافات في الرأي.

إن الاتحاد الأوروبي نصير قوي لعملية قلب آسيا – إسطنبول، والعمليات الأخرى التي تعود ملكيتها إلى بلدان المنطقة. ويقتضي الأمر تنشيطها. إن التنفيذ الكامل لاتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان والاتفاقات الأخرى يمكن أن يؤدي دورا قيما في تحفيز النشاط الاقتصادي على طريقي الاقتصاد الحيوي والنقل. في المقابل، فإن زيادة النشاط الاقتصادي يمكن أن تعمل على زيادة توفير الفرص الاقتصادية للذين يعيشون في مناطق غير آمنة.

في الختام، السلام والأمن في أفغانستان رغبة صادقة للشعب الأفغاني. سيعمل الاتحاد الأوروبي مع حكومة الوحدة الوطنية خلال مرحلة التحول الصعبة هذه ويحضها على الاستمرار في تعزيز الحوار الشامل بشأن المصالحة والمشاركة السياسية مع جميع أفراد المجتمع. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا بالمشاركة البناءة لجميع البلدان المجاورة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي من أجل دعم تلك النتيجة. وسيكون دور بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلم والأمن لجميع أبناء أفغانستان حيويا ونؤكد مجددا أهميته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني جدا أن أتكلم تحت رئاستكم يا سيدي. ومن سوء طالعي أنني لا أقدر على ذلك باللغة الفرنسية. لذلك سأتكلم باللغة الإنكليزية اليوم، وربما في المرة القادمة سأتكلم بالفرنسية.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن اشكر الممثل الخاص للأمين العام، هايسوم، والسفير تانين على بيانيهما. كذلك أود أن أعرب عن تأييد إيطاليا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بالصفة الوطنية.

أود في البداية، أن أعرب أيضا عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أعرب عن دعم إيطاليا لتجديد ولايتها، وذلك بسبب ما تضطلع به ومساهمتها الأساسية في تنسيق أعمال المجتمع الدولي في دعم أفغانستان من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والتنمية المستدامة في البلد.

أود التشديد على القيمة المضافة النفيسة التي قدمتها البعثة خلال فترة الانتخابات التي اتسمت بالاضطراب في العام الماضي والتي انتهت بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونقل السلطة بصورة ديمقراطية لأول مرة في تاريخ أفغانستان.

إن إكمال مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتولي القوات الأفغانية المسؤولية عن الأمن في إطار التعاون المثمر مع الناتو والبلدان الأخرى، وهو تعاون يتواصل اليوم من خلال بعثة الدعم الوطيد يؤكد أهمية دور وأنشطة البعثة في المستقبل.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان ما تزال كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية. في الواقع، لا يمكن تجاهل خطورة الحالة الوارد ذكرها في التقرير الذي أعدته البعثة بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة. ويشير التقرير إلى زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان في عام ٢٠١٤ عن نسبة العام السابق. تلك أرقام مزعجة للغاية وتجعل من الحتمي العمل على تحقيق السلام في البلد.

من ذلك المنظور، فإن التطورات في العلاقات إيجابية بين أفغانستان والجهات الإقليمية الأخرى. فالتعاون الوثيق بين بلدان المنطقة أمر حاسم في تحقيق السلم والاستقرار، ليس فقط في أفغانستان بل في جميع أنحاء المنطقة.

ولكن التركيز على عملية المصالحة الوطنية المرجوة، في بعدها ذي القيادة والملكية الأفغانية، ينبغي ألا يؤدي إلى أي تراجع عن المكاسب التي تحققت في الديمقراطية والحقوق المدنية، ولا سيما حقوق المرأة المدنية، أو تقديم أي تنازلات للإرهاب. وتمثل هذه المكاسب إرثا لا يجب الدفاع عنه فقط، بل أيضا زيادة توطيده.

وتقف إيطاليا جنبا إلى جنب مع حكومة الوحدة الوطنية وقيادتها، التي نؤيدها كل التأييد، كما ندعم جهودها الرامية إلى كفالة السلام والأمن والازدهار للبلد وللشعب. هذا هو مصدر إلهام مشاركتنا في بعثة الدعم الوطيد، ولا سيما في المنطقة الغربية من البلد، وهذا هو الهدف من مساعدتنا التعاونية في إطار الالتزام الطويل الأجل من جانب إيطاليا والمجتمع الدولي ككل لفائدة أفغانستان.

تستند هذه الشراكة إلى مبدأ الالتزامات المتبادلة، حسبما تم تأكيده في طوكيو وأعيد تأكيده في كانون الأول/ديسمبر الماضي بلندن، مما يقضي السعي الحازم لتحقيق الإصلاحات في البلد في مجالات العمليات الديمقراطية والانتخابية ومكافحة

الفساد والحوكمة الإدارية والاقتصادية وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للمرأة، وهما شرطان أساسيان في تمكين أفغانستان من التقدم بحزم على طريق تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذاتية المستدامة.

وهذه مسؤولية صعبة، ولكن أيضا لا مفر منها. ولهذا السبب، من المهم للغاية استكمال الفريق الحكومي على المستويين المركزي والمحلي. ويحدونا الأمل في أن يتم ذلك في أقرب وقت، وذلك لتمكين الحكومة من تركيز جهودها بشكل فعال على التنفيذ الفعلي للإصلاحات وتحقيق النتائج المرجوة. ونحن مقتنعون، ولكي ينجح هذا العمل، بأن دور بعثة الأمم المتحدة لا يزال يكتسي أهمية بالغة. وهذا هو سبب آخر لكي تؤيد إيطاليا تجديد ولايتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لفرنسا على عقد هذه الجلسة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هيسوم، على إحاطته الإعلامية المفصلة والسفير تانين على ملاحظاته.

وعلاوة على ذلك، أود أن أنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب باتخاذنا اليوم للقرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أود أن أعرب عن خالص التهاني للسفير أويارثون مارتشيسي وللبعثة الدائمة لإسبانيا على قيادتهما عملية التجديد.

وستشرع أفغانستان هذا العام في طريقها نحو تحقيق الاعتماد على الذات من خلال عقد التحول. ونرحب بالتصميم القوي والقدرات التي أظهرتها حكومة وشعب أفغانستان في التصدي للتحديات الهامة التي تواجه البلد. ومع ذلك، فإن أفغانستان لا تقف وحدها. لقد أكد مؤتمرا لندن وطوكيو مجددا على أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمه لأفغانستان، في إطار مفهوم المساءلة المتبادلة.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدليل على التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. تتوقع اليابان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة، تجسيدا لمشاركة المجتمع الدولي مع أفغانستان، الاضطلاع بدور هام في دعم العملية السياسية التي يقودها الأفغان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

تشكل أول عملية انتقال للسلطة بالوسائل الديمقراطية حدا فاصلا لسعي أفغانستان إلى تحقيق الاعتماد على الذات. ونحن نتطلع إلى حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، وبالتعاون بينهما لكي تنجح في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح. بيد أنه من المؤسف، أنه لم يتم بعد تشكيل الحكومة الكاملة بعد مرور ستة أشهر من التوصل إلى اتفاق. ونكرر دعوتنا للقيادة الجديدة تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة يمكن أن تتصدى للتحديات التي يواجهها البلد.

في هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط ذات أهمية بالغة بينما تشرع أفغانستان في عقد تحولها، وهي، أولا، تعزيز الحوكمة وبناء المؤسسات؛ ثانيا، تعزيز المصالحة السياسية؛، وثالثا وأخيرا، إرساء أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا، نعتقد أن تعزيز الحوكمة وبناء المؤسسات سيكون أساسيا في تحقيق الاعتماد على الذات. وأحد العناصر البالغة الأهمية في هذا هو تعزيز أفغانستان لقوات الأمن لديها. وبانتهاء ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية فإن الحكومة الأفغانية مدعوة الآن تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة التي حدثت مؤخرا في

أعمال الإرهاب والخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وفي هذا الصدد، ستواصل اليابان المساعدة على تعزيز قدرات إنفاذ القانون في أفغانستان. وستتم مساعدتنا في هذا المجال أساسا من خلال الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، الذي تبرعت اليابان له حتى الآن بأكثر من بليون دولار.

وفي ضوء أهمية الحفاظ على الأمن، نأمل أن تتمكن أفغانستان والجهات المانحة الدولية من الاتفاق، عن طريق الحوار البناء، على شكل إدارة للصندوق يكون موثوقا ومقبولا لدى جميع الأطراف المعنية.

ثانيا، المصالحة السياسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار أفغانستان في الأجل الطويل. في ضوء ذلك، تقدر اليابان جهود الحكومة الأفغانية في قيادة العملية التي يتولى زمام أمورها الأفغان من أجل السلام وإعادة الإدماج والمصالحة. كما ترحب اليابان بزيادة أفغانستان للتعاون مع الشركاء الإقليميين، مما يفضي إلى تحقيق السلام. وستستمر اليابان، من جانبها، في دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال توفير التدريب المهني وتشجيع إيجاد فرص العمل في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة.

ثالثا، نلاحظ مع القلق التباطؤ الاقتصادي الذي حدث مؤخرا. هذا لا يؤثر على الإيرادات الحكومية فحسب، بل أيضا على رفاه المواطنين الأفغان العاديين. ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان أن تحقق أفغانستان اقتصادا محليا قويا ومستداما. ومن شأن تطوير البنية التحتية والموارد البشرية أن يدعم هذا الهدف.

ويكتسي تعزيز القطاع الزراعي أيضا أهمية بسبب إمكاناته الكبيرة لخلق فرص العمل. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت اليابان مساعدة إلى أفغانستان لتعزيز الهياكل الأساسية وتيسير الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويشمل ذلك، في جملة أمور، مساعدتنا المقدمة في إعادة تأهيل وتوسيع المطار كابل الدولي، وتعزيز الطرق البرية مع البلدان المجاورة، وإعادة تأهيل مرافق الري في المناطق الريفية.

علاوة على ذلك، ومن خلال مبادرات من قبيل تعزيز وتحسين القدرات الأفغانية من أجل التنمية الاقتصادية الفعالة، فإن اليابان تساعد على تدريب المسؤولين الأفغان الذين سيقودون عجلة التنمية الاقتصادية للبلد خلال عقد التحول وبعده.

ويقال إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. ونحن على ثقة بأن الملايين من الأفغان الذين جعلوا أصواتهم مسموعة في الانتخابات التاريخية التي جرت أيلول/سبتمبر الماضي، سيوطدون بالتعاون حكومة الوحدة الوطنية أسس الاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وكدليل على تضامن اليابان مع أفغانستان، قررت الحكومة اليابانية صرف مبلغ إضافي قدره ٢٤٢ مليون دولار قبل نهاية هذا الشهر. ونأمل أن يعزز هذا الخطوات الأولى لأفغانستان في عقد التحول. وتقف اليابان، إلى جانب المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواكبة أفغانستان في مسارها نحو تحقيق الإصلاح والاعتماد على الذات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/151)؛ وممثله الخاص، السيد نيكولاس هيسوم، على إحاطته الإعلامية؛ والسفير ظاهر تانين على بيانه.

وتمر أفغانستان بمنعطف حاسم في تحولها السياسي والأمني والاقتصادي. ونشيد بمواصلة العمليات الانتقالية في البلد. ومع ذلك، فإن المكاسب الكبيرة التي تحققت في الأعوام الماضية، بما

في ذلك في مجالات الأمن والديمقراطية والحكم وبناء القدرات والمؤسسات والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، لم تتجاوز بعد نقطة اللا رجعة. ويتطلب إطلاق عقد التحول بذل جهود معززة لتوطيد الإنجازات التي تحققت في هذه المجالات.

ولا يزال استمرار دعم المجتمع الدولي حيويا لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان التي يمكنها تلبية احتياجات شعبها بصورة فعالة. وستحدث الخطوات التي نتخذها والرسائل التي نوجهها الآن آثارا هائلة على الطريقة التي سيحل بها العقد المقبل. ولذلك نولي أهمية خاصة لضرورة امتناع جميع الأطراف من تحديد أية مواعيد مضلله من شأنها ببساطة أن تقلص التزام المجتمع الدولي نحو أفغانستان في مرحلة مبكرة لا تتوافق مع الحالة والمتطلبات على أرض الواقع.

إن القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، اتخذ في الوقت المناسب، حيث يهيمن التغيير والتحول على جدول أعمال أفغانستان. ونرى أن الدور الشامل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لمساعد الشعب الأفغاني على تحقيق مستقبل مشرق يكتسي أهمية قصوى. وستواصل تركيا دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة وجهودها في هذا الصدد.

وينبغي الإشادة بعزم حكومة الوحدة الوطنية على المضي قدما بأفغانستان. ونرحب بخطة الإصلاح القوية التي تباشرها القيادة الأفغانية وندعم هذه الخطة، بما في ذلك في مجالات الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، فضلا عن جهود القيادة في عملية المصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. وسيكتسي أهمية خاصة دعم المجتمع الدولي لجهود حكومة أفغانستان، مع الاحترام الكامل لمبادئ القيادة والملكية والسيادة الأفغانية.

ولا تزال مسألة وقوع الخسائر بين المدنيين تشكل مصدرا للقلق البالغ في أفغانستان. وللأسف، شهد عام ٢٠١٤ زيادة بنسبة ٢٢ في المائة لعدد الخسائر بين المدنيين مقارنة بالعام السابق. ونرى أن معالجة هذه المسألة ينبغي أن تظل على رأس أولويات جدول أعمالنا المشترك.

وفضلا عن ذلك، ندين الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في البلد منذ المناقشة الأخيرة بشأن أفغانستان التي عقدها مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7347)، بما في ذلك الهجوم الذي وقع على سيارة السفارة التركية في كابول في الشهر الماضي، الذي أدى إلى مقتل أحد أفراد القوات المسلحة التركية وإصابة آخر. ونؤكد مجددا على اقتناعنا بأن مرتكبي تلك الهجمات لن يحققوا أهدافهم المتمثلة في جر أفغانستان إلى عدم الاستقرار ونؤكد على أننا سنقف دائما إلى جانب أفغانستان في مكافحتها للإرهاب.

ويشدد تقرير الأمين العام في الفقرة ٥٤ على أنه ”لا زال السلام يشكل شرطا مسبقا أساسيا للتقدم السياسي والاقتصادي الدائم والمطرد في أفغانستان“. والواقع أن من شأن عملية مصالحة جامعة وناجحة بقيادة أفغانية أن تعمل على القضاء على العقبات التي تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفضلا عن ذلك، وفي وقت للتحول، تزداد أهمية التعاون والالتزام الإقليميين. ونرحب بجميع الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف للحوار والتعاون تحقيقا لتلك الغاية. وبهذا الفهم، نرحب أيضا بزيادة الزخم الذي تحقق من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول. وستؤدي المشاريع الملموسة الناشئة من زيادة التعاون إلى تسهيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي في المنطقة.

ولا تزال تركيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب شعب أفغانستان في عمليته الانتقالية، بما في ذلك في مجالي تحقيق الأمن والتنمية. وإضافة إلى التزامات تركيا المالية لتمويل

قوات الأمن الوطني الأفغاني، تولت تركيا دور الدولة الإطارية لكابول في بعثة الدعم الوطيد الجديدة.

وسيؤدي تضامن المجتمع الدولي واستمرار التزامه إلى تعزيز آمال الشعب الأفغاني في تحقيق مستقبل مشرق. وستواصل تركيا الإسهام في بناء أفغانستان التي تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير تانين ممثل أفغانستان على بيانه، والسيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقريره (S/2015/151).

إن جمهورية إيران الإسلامية، بعلاقاتها الثقافية والتاريخية العميقة مع أفغانستان، دعمت دوما تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفغانستان. وبالنسبة لنا، فإن توفير الأمن في أفغانستان بمثابة تحقيق الأمن على حدودنا وفي منطقتنا.

وكانت إيران من ضمن الدول الأولى التي رحبت بتشكل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، برئاسة السيد أشرف غني رئيس الجمهورية والسيد عبد الله رئيسها التنفيذي. وبعد تولي القيادة الكاملة، باشرت أفغانستان الآن السير في طريق للتحول مهم للغاية. وستواجه القيادة القوية والرؤيوية التي تولتها الحكومة الجديدة التحديات الحالية بطريقة مستدامة واستراتيجية ومتسقة. ونحن على اقتناع بأن حكومة الوحدة الوطنية في موقف أفضل يمكنها من مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية.

إن أحدث تقرير للأمين العام عن أفغانستان، وهو يشير إلى زيادة محتملة في الهجمات المسلحة وأعمال العنف في موسم الصيف المقبل، ينبغي أن يشكل مصدرا للقلق العميق لنا ولجميع بلدان المنطقة. فانعدام الأمن وعدم الاستقرار والفقر توفر أخصب مرتع للنمو السريع للجماعات المتطرفة العنيفة وإعادة بروزها بل تشكل مواضع قدم في أفغانستان لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما ذكر الممثل الخاص هايسوم اليوم.

وللأسف، يبين التقرير أن عدد الأعمال الإرهابية ازداد خلال الأشهر الأخيرة. ونحن ندين جميع أعمال العنف التي ترتكبها هذه الجماعات الإرهابية فضلا عن أي تعاون معها، وهو ما نرى أنه سيقوي شكيمتها في سلوكها المستهجن ويؤدي إلى نتائج عكسية لإرساء السلام في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة للترتيبات الأمنية وأنشطة القوات الأجنبية، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد، نرى أنه ينبغي الاضطلاع بتلك الأنشطة بالموافقة الكاملة للحكومة وبالتشاور المستمر معها. وهذا مطلب حيوي بغية إبداء المجتمع الدولي لالتزامه القوي باحترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، فقد زار وزير خارجية إيران كابول في ٢٠ كانون الثاني/يناير وناقش المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل التعاون الأمني وترسيخ التعاون الاستراتيجي الثنائي. وسبق تلك الزيارة توقيع قائد حرس الحدود الإيراني ونظيره الأفغاني في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في طهران على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وإيران على استعداد لزيادة تعاونها الثنائي، لا سيما بشأن الشؤون الأمنية وجهود مكافحة المخدرات

وإنشاء المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالي البنية التحتية والزراعة، فضلا عن البحث عن حل دائم للاجئين الأفغان.

كما توجد إمكانات كبيرة لاستكشاف مجالي التجارة والنقل العابر. ويشكل استكمال مشروع خط السكك الحديدية بين هيرات ومدينة خاف في إيران واستعداد إيران للسماح باستخدام مرافق مينائها في شاه بهار نموذجين مستمرين في هذا الصدد.

وهناك حاجة للانتهاء من الاتفاق الثلاثي بين الهند وأفغانستان وإيران من أجل المضي قدما بالموضوعات التي يتناولها ذلك الاتفاق.

وفيما يتعلب بالجهود المتعلقة بمكافحة المخدرات، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء التقارير التي تشير إلى أن زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان قد تضاعفت تقريبا منذ عام ٢٠١٢، حيث إنها تشكل خطرا حقيقيا على المنطقة وخارجها وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي. ونرحب بالمبادرات الإقليمية المتخذة من جانب بلدان في المنطقة، بما فيها الصين وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وإيران تحقيقا لهذه الغاية.

إن الدعم القوي والتزام الجهات المانحة الدولية، والسلطات الأفغانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أمر أساسي بالنسبة للجهود المبذولة لردع من سيشاركون في زراعة المخدرات والاتجار بها. ولا يمثل هذا تحديا رئيسيا أمام الصحة العامة فحسب، بل والأهم من ذلك أنه يشكل مصدرا رئيسيا للدخل للجماعات المتطرفة والإرهابية. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم على وجه الخصوص المبادرة الثلاثية الأطراف بشأن التعاون في مكافحة المخدرات من جانب أفغانستان وإيران وباكستان، فهي مبادرة مفيدة ستعود بالنفع على أفغانستان وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد.

ولا يزال ملايين اللاجئين الأفغان يعيشون في إيران. أما الانخفاض في معدل عودتهم الطوعية إلى الوطن فيشدد على أهمية تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين إلى الوطن في أفغانستان من أجل عكس ذلك الاتجاه، ويؤكد على الحاجة إلى تعبئة المزيد من الدعم الدولي للبلدان المضيفة للاجئين الأفغان الذين هم في انتظار الإعادة إلى الوطن.

وندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية وتقديم المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان من خلال المشاركة الإقليمية القوية بشأن مسائل مثل أمن الحدود، والهجرة، وعودة اللاجئين، وتدابير مكافحة المخدرات. وينبغي زيادة تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في ضوء التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. وسيتم تعميق المشاركة المستقبلية لبعثة الأمم المتحدة وتعزيزها نظرا لدورها الفريد وللتحديات المتعددة الأوجه والمتزايدة التعقيد التي تواجهها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أطيب تمنياتي إلى شعب أفغانستان بمناسبة عامنا وعامهم الجديد – عيد النيروز. وأتمنى أن يحققوا السلام والازدهار في السنة الجديدة، التي تبدأ في اليوم الأول من فصل الربيع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هيسوم على إحاطته الإعلامية وقيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أعبر عن شكري للممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، على استمراره في تقديم إسهامه الهام.

ويسر أستراليا أن مجلس الأمن قد جدد اليوم بالإجماع ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخر. وحيث إن أفغانستان تتحمل

القيادة الكاملة لشؤونها، تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى دعم أفغانستان خلال عقد التحول الذي تمر به، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة، والتنسيق بين الجهات المانحة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية.

ويمثل عام ٢٠١٥ بداية فصل جديد في تاريخ أفغانستان. فللمرة الأولى منذ أيام حركة طالبان، تتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية عن تأمين البلد. وقد التزمت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، بقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، ببرنامج طموح للإصلاح.

لقد اختتمت بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أعمالها التي استمرت لثلاثة عشر عاما في نهاية عام ٢٠١٤ وقد تبعتها الآن بعثة الدعم الوطيد غير القتالية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي التي تقوم بتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها. وتسهم أستراليا بأفراد عسكريين في هذه البعثة وبمبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة حتى عام ٢٠١٧ لتعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين تشكل مصدر قلق خطير، وللأسف فقد استمرت في الزيادة على مدار العام الماضي. ونشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الاستمرار في الإبلاغ عن الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان.

لقد حققت حكومة الوحدة الوطنية الكثير في الأشهر الأولى لها، ولكن اقتصاد أفغانستان والشؤون المالية للحكومة لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. ونرحب بالرؤية الطموحة للرئيس غني فيما يخص الإصلاح، الواردة في ورقته المعنونة ”تحقيق الاعتماد على الذات“. كما نحيي الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد، ولا سيما الخطوات المتبعة لمراجعة تهم الاحتيال على مصرف كابل والخطوات الأخيرة الرامية إلى الحد من حالات التسرب في إدارتي الجمارك والإيرادات في أفغانستان. ونتطلع إلى تلقي خطة العمل لتنفيذ الأولويات المحددة في ورقة الحكومة الأفغانية ”تحقيق الاعتماد على الذات“.

أما الإصلاح الانتخابي، استنادا إلى الدروس المستفادة من جولتي الانتخابات في عام ٢٠١٤، فسوف يساعد على بناء ديمقراطية يمكن أن يفخر بها الأفغان. ورحبت أستراليا بالتزام الرئيس غني بإجراء إصلاح انتخابي، بما في ذلك لجنة الإصلاح الانتخابي المقررة. ونحث الحكومة الأفغانية على المضي قدما في ذلك باعتباره أمرا يشكل أولوية. كما نشجع الحكومة الأفغانية على تعيين مجلس وزراء شامل وكامل عند انعقاد البرلمان الأفغاني مرة أخرى بعد العطلة الشتوية.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما هائلا في المجالات الرئيسية للتنمية البشرية منذ عام ٢٠٠١. وسيكون التحدي الذي يواجه الحكومة الأفغانية الآن هو حماية المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الأربعة عشر الماضية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

كما تتطلع أستراليا لأن تواصل الحكومة الأفغانية العمل لتحسين وضع النساء والفتيات في المجتمع الأفغاني. وقد رحبنا بتجديد التزام الحكومة الأفغانية بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك اتخاذ خطوات من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن يكون التنفيذ الكامل لخطة العمل وقانون القضاء على العنف ضد المرأة من الأولويات.

وسيعمل التوصل إلى تسوية سياسية مع حركة طالبان على إرساء الأساس لتحقيق سلام دائم لأفغانستان ومنطقتها. وقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية تقدما هائلا في تعزيز العلاقات الإقليمية، الأمر الذي يمثل خطوة أولى حاسمة نحو تهيئة الشروط المسبقة للمحادثات الرسمية بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. أما آفاق تحقيق السلام فتبشر بالخير. ونحث

أفغانستان وشركائها على مواصلة نهج المصالحة مع وجود شعور بالهدف والواقعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تود سلوفاكيا أولا أن تؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/151)، وأن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السفير نيكولاس هيسوم، وأشكره على إحاطته الإعلامية وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. ونتمنى له النجاح مهمته، ونحن واثقون من النجاح. وستواصل سلوفاكيا تقديم كامل الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير تانين على بيانه وعلى أنشطته الجارية لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا لبلده.

وترحب سلوفاكيا بدخول أفغانستان عقد التحول في بداية عام ٢٠١٥، بعد أن تولت كامل القيادة والمسؤولية عن شؤونها الداخلية. ونحيط علما مع التقدير بطبيعة العلاقات التي تتسم بالاحترام المتبادل بين القادة الأفغان والرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله والأفرقة التابعة لهم. فذلك النهج هو السبيل الوحيد للمضي قدما في معالجة التحديات التي تواجه البلد بطريقة مستدامة واستراتيجية ومتماسكة.

وأود أن أتطرق إلى مختلف التحديات التي تواجهها أفغانستان.

وعلى الرغم من الطبيعة المتقلبة لحالتها الأمنية، فإن أفغانستان ليست وحدها؛ فهناك الآن بعثة الدعم الوطيد، التي تشكل عنصرا جديدا تماما يستند إلى أسس جديدة. وكما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٨٩ (٢٠١٤) الذي اعتمدته هذه الهيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستتم العملية غير القتالية للمساعدة والتدريب والمشورة بتنسيق وثيق مع حكومة أفغانستان. ومن دواعي فخري أن بلدي عضوا في هذه العملية. كما يجب أن نسلم بالعمل الذي اضطلعت به بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي المدنية في أفغانستان، الذي يركز على تدريب الشرطة وسيادة القانون، والذي تسهم فيه سلوفاكيا أيضا. وتسهم كل تلك المشاركات في تحسين بيئة قطاع الأمن وينبغي أن يدعمها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين دعما كاملا.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية فإن بوسع القادة الأفغان أن يعولوا تماما على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك سلوفاكيا. ومع ذلك، فإن الدعم الرئيسي لن يأتي إلا من الشعب الأفغاني، ويتعين على ممثليه اكتساب الثقة فيهم ومصداقيتهم بأن يكونوا قدوة لشعبهم. ونشجع جميع الخطوات المتخذة نحو زيادة وتحسين الاستقرار الداخلي بما في ذلك توفر القيادة السياسية السليمة في عملية الانتخابات البرلمانية وخطة الإصلاح. وتمثل عملية المصالحة مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان. ونشجع الزعماء الأفغان على إلهام مواطنيهم السياسيين والمرشحين المحتملين الآخرين في جميع أنحاء كابول وفي المقاطعات بهدف تنفيذ جدول زمني طموح للانتخابات والإصلاحات.

ولعل الإصلاحات الاقتصادية والمالية والميزانية هي الأكثر تحديا في مجال الإصلاح من أجل تعزيز تحقيق التنمية السلمية. واعتقد أن شعب سلوفاكيا في الواقع قد أكد ذلك من قبل، لأن البلد شهد على مدى العشرين سنة الماضية إصلاحات اقتصادية جوهرية. وكما أكدت سابقا، فإن أفغانستان ليست وحدها. وتعتزم سلوفاكيا، إلى جانب البلدان والمنظمات الأخرى، مواصلة برامجها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية. غير أن خبرتنا الوطنية تبين لنا أنه ليس بوسع المعونة الخارجية إلا

أن تساعد على التغلب على المصاعب خلال المرحلة الأولى من عملية التحول في البلدان. في حين تمثل عملية الإصلاح الهيكلي العميق العامل الأهم والأكثر تحديا وإيلاما في ذات الوقت. وهي عملية ضرورية لتشجيع المستثمرين الأجانب في القطاع الخاص فضلا عن إيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على النطاق المحلي. ومرة أخرى، فيما يتعلق بذلك، فإن سلوفاكيا مستعدة لتقديم خبرتها في عملية التحول في أي وقت إذا طلب منها ذلك.

وبشأن التعاون الإقليمي، فقد أحطنا علما مع التقدير، بزيادة المشاركة الإيجابية من جيران أفغانستان، الأمر الذي يساعد على تكملة الجهود التي تبذلها أفغانستان من أجل تعزيز علاقاتها الإقليمية. وإن دعم تلك البلدان ضروري وهام، لا سيما في التصدي للتهديدات العابرة للحدود، كالجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات،

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا كاملا أن تكون أفغانستان حرة وديمقراطية. ونؤيد تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وفقا لتقاليدها ورغبات شعبها.

وقد قدّم القادة الأفغان، بمن في ذلك الرئيس والرئيس التنفيذي عبد الله غني – الرؤية والأمل لشعبهم. ويسرنا أن خطة الإصلاح تتناول أيضا مجالات حماية المدنيين وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير والمساءلة على أساس سيادة القانون.

ولم يكن التشديد على ضرورة الإصلاحات الاقتصادية في بياني أمرا عرضيا. فمن شأن نمو الاقتصاد غير المشروع أن يقوض كثيرا جهود الحكومة ويؤثر سلبا على الجهود الفردية والجماعية التي يبذلها المواطنون الأفغان في مشاريع الأعمال، بل إن من شأنه أن يفسد الزخم الحالي لبناء مستقبل أفضل ولم يسبق له مثيل لأفغانستان في نهاية المطاف.

وإنني على اقتناع بأن إدارة أفغانستان تدرك هذا التحدي، ونتطلع إلى العمل مع كابل عن كثب متى رغبت هي في تقديم مساعدتنا إليها. وما زلت متفائلا ومتحمسا – ومرة أخرى أشكر الممثل الخاص هيسوم وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة على أدائهم المميز. وأود أن اتمنى لجميع أفراد الشعب الأفغاني عاما ناجحا جدا مليئا بالأمال والآفاق الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.